

جدول المحتويات

تقديم:

الباب الأول: لمحة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي

الرؤية:

الرسالة:

القيم:

الأهداف الوطنية التي تساهم وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تحقيقها:

الأهداف المؤسسية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي:

الهيكل التنظيمي

المهام والواجبات

الباب الثاني: تصنيف المتعاملين والخدمات المقدمة

1 - قائمة المتعاملين STAKEHOLDERS LIST

2 - الخدمات المقدمة للمتعاملين

1-2 الخدمات المقدمة إلى فئات المتعاملين الخارجيين

2-2 الخدمات المقدمة إلى فئات المتعاملين الداخليين

الباب الثالث: الإنجازات

أولاً: التعاون الدولي

ثانياً: الخطط والبرامج

ثالثاً: التنمية المحلية وتعزيز الإنتاجية

الباب الرابع: التطوير المستمر وبناء القدرات المؤسسية

تطوير وتطبيق أنظمة الموارد البشرية ومنهجيات الإدارة الحديثة

نظام إدارة الجودة QUALITY MANAGEMENT SYSTEM:

مشاريع ومبادرات استخدامات التكنولوجيا المساندة:

تطوير ورفع كفاءة الموارد البشرية في الوزارة لعام 2009

التحفيز والمكافأة:

البعثات الدراسية لعام 2009

جائزة موظف الشهر وجائزة انجاز للعام 2009 :

جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية

تقديم:



أعزائي القراء الكرام،

تحية طيبة وبعد،

يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي لوزارة التخطيط والتعاون الدولي لعام 2009، حيث سعت الوزارة إلى ترجمة رؤى صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم حفظه الله، الهادفة إلى تحسين مستوى معيشة المواطن والارتقاء بالاقتصاد الوطني ضمن محاور عمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وقامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي خلال العام الماضي بالعمل على تنفيذ خطتها للعام 2009 في ضوء كتاب التكليف السامي لدولة رئيس الوزراء حيث تضمنت هذه الخطة برامج وأنشطة مختلفة تهدف إلى توفير الدعم لمختلف الوزارات القطاعية.

كما عملت الوزارة وفي إطار الجهود والمسااعي التي تبذلها المملكة للسير قدماً ببرامج الإصلاح والتحديث والتطوير المختلفة في كافة القطاعات التنموية، على تنسيق وتوجيه جهود التنمية الهادفة إلى تحسين مستوى معيشة المواطن عن طريق إعداد ومتابعة تنفيذ وتقييم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة بالبرنامج التنفيذي لمبادرة كلنا الأردن/الأجندة الوطنية وبالتشارك مع القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وتوطيد أواصر التعاون الاقتصادي والفني والمالي مع مختلف الدول والهيئات والمؤسسات الدولية بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، آخذةً بعين الاعتبار الأولويات التي تضمنتها المحاور المختلفة المشمولة في كتاب التكليف السامي.

د. جعفر حسان

وزير التخطيط والتعاون الدولي

الباب الأول: لمحة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي



الرؤية:

"مؤسسة حكومية رائدة لها مساهمة فاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة"

الرسالة:

"تنسيق وتوجيه جهود التنمية لرفع مستوى الاقتصاد الوطني لتحسين مستوى معيشة المواطن عن طريق إعداد ومتابعة تنفيذ وتقييم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتشارك مع القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وتوطيد أواصر التعاون الاقتصادي والفني والمالي مع مختلف الدول والهيئات والمؤسسات الدولية بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة"

القيم:

العمل بنوع الفريق
التطوير والتحسين المستمر
الالتزام والانتهااء
الشرف والحيادية
المهارة والتميز

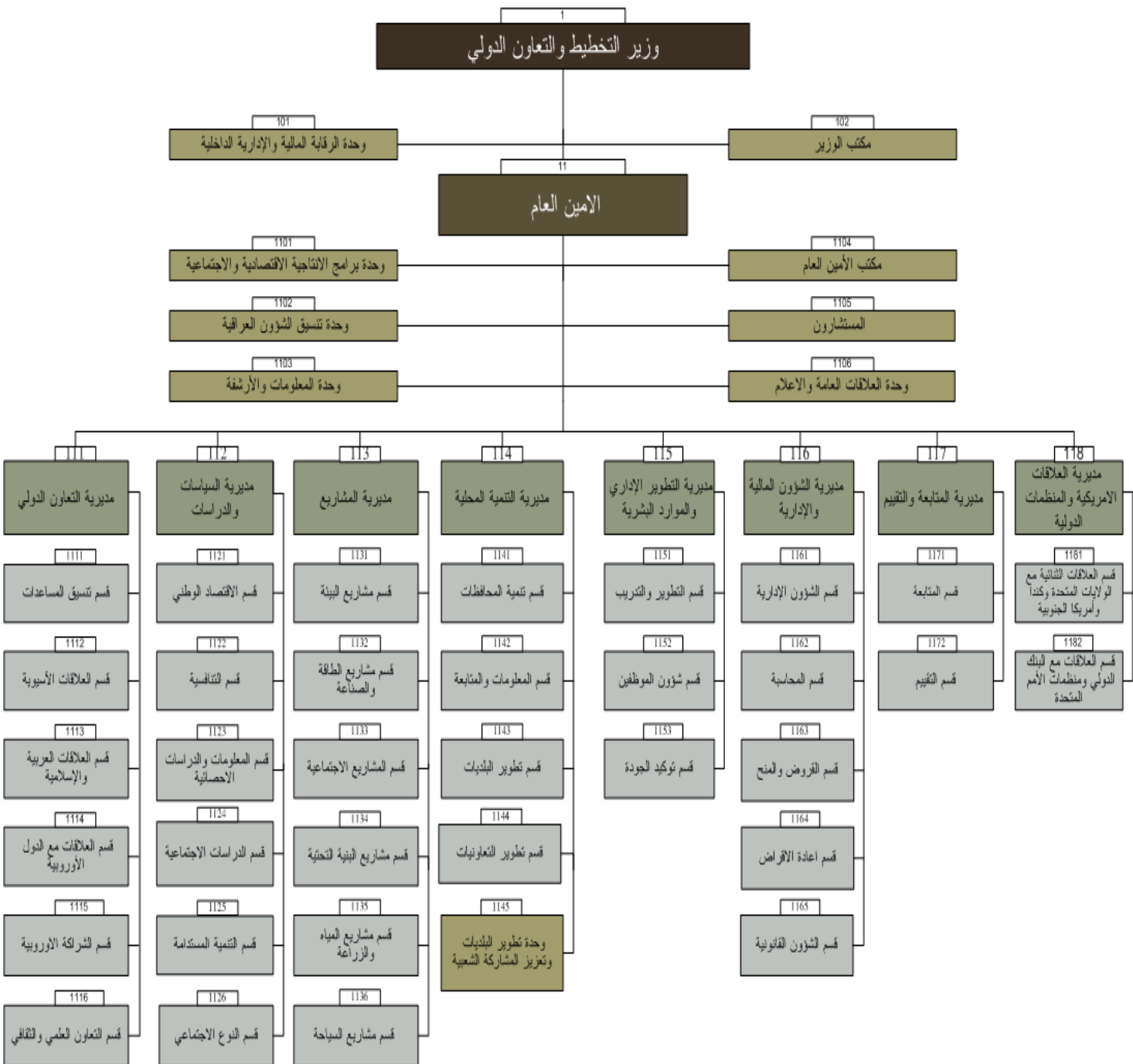
الأهداف الوطنية التي تساهم وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تحقيقها:

1. تطوير الاقتصاد الأردني ليكون مزدهرا ومنفتحا على الأسواق العالمية
2. تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة ماليا وشفافة وخاضعة للمساءلة، على الصعيدين المركزي والمحلي
3. المحافظة على الأردن والارتقاء به كمكان آمن ومناسب للعيش والعمل وتربية أجيال المستقبل
4. توفير مرافق وبنى تحتية ذات كفاءة ومردود عال

الأهداف المؤسسية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي:

1. تعظيم الاستفادة من المساعدات الخارجية (منح وقروض ميسرة ومساعدات فنية) المتاحة لتمويل البرامج التنموية
2. تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني
3. دعم جهود التنمية المحلية
4. تعزيز العلاقة مع الشركاء
5. رفع كفاءة الأفراد وتطوير الأداء المؤسسي

الهيكل التنظيمي



1. رسم السياسة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.
2. متابعة سبل تحقيق الأهداف الوطنية وأولوياتها من خلال تنمية القطاعات المختلفة.
3. التنسيق بين نشاطات الوزارات والمؤسسات الأخرى فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القطاعي لضمان كفاءة التنفيذ وتحقيق الأهداف المتوخاة.
4. تطوير الاستراتيجيات المستقبلية من خلال العمل مع المؤسسات الدولية لتوفير البيئة المناسبة لقيام القطاع الخاص بدوره المنشود في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
5. وضع برامج وآليات لرفع القدرات المؤسسية للوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية على المستوى الوطني ومستوى المحافظات، لضمان اتساق الخطط والبرامج الوطنية وتنفيذها حسب الخطط الموضوعة.
6. توفير وإدارة التمويل اللازم للمشاريع التنموية من مختلف المصادر التمويلية من خلال القروض والمنح والمساعدات الفنية، بالتنسيق مع وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة.
7. العمل كحلقة وصل بين الجهات الدولية المانحة والوزارات والمؤسسات الحكومية.
8. وضع آلية للمتابعة والمراقبة والتقييم والمساءلة في تنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع التنموية بالتعاون مع الجهات المعنية، واقتراح التعديلات المناسبة لها كلما اقتضت الضرورة ذلك.
9. تقييم السياسات النقدية والمالية والتجارية والتأكد من انسجامها مع أهداف الاستراتيجيات والبرامج التنموية.
10. تقييم السياسات والبرامج المتعلقة بالتخاوصية وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.
11. وضع السياسات والإجراءات الكفيلة بتعزيز العلاقة مع المؤسسات الاقتصادية الإقليمية والدولية بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية، والتأكيد على دور الوزارة المحوري في هذا الخصوص.
12. التنسيق مع دائرة الموازنة العامة والمؤسسات والدوائر ذات العلاقة لإعداد الموازنة الرأسمالية للدولة لضمان انسجامها مع الخطط والبرامج طويلة ومتوسطة الأمد.
13. التعاون مع وزارة المالية في مختلف مراحل إدارة الدين العام الداخلي والخارجي.
14. متابعة الأهداف والبرامج الزمنية التي أوصت بها المبادرات والمؤتمرات الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية الألفية.
15. التعاون والتنسيق مع دائرة الإحصاءات العامة في تحديد أنواع المعلومات الإحصائية من اقتصادية واجتماعية وبشرية وغيرها مما تحتاج إليه الدولة في خطط التنمية وبرامجها المختلفة.
16. دراسة وتحليل المؤشرات الاقتصادية العالمية ووضع التنبؤات حولها ودراسة أثرها على الاقتصاد الوطني.
17. رسم السياسات والتنسيق مع الجهات المختلفة (الحكومية والدولية والمنظمات غير الحكومية) بخصوص أوضاع العراقيين المقيمين بالمملكة.
18. أية مهام أخرى ذات علاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية يرى مجلس الوزراء أو رئيس الوزراء تكليفها بها.

الباب الثاني: تصنيف المتعاملين والخدمات المقدمة

يوضح الجدول أدناه تصنيف المتعاملين Stakeholders List وعلى النحو التالي:

<ul style="list-style-type: none"> • الجهات التمويلية الأمريكية والكندية والاسترالية ودول أمريكا الجنوبية، ووكالة الولايات المتحدة الأمريكية للإنماء الدولي (USAID) • منظمات ومؤسسات الأمم المتحدة: UNDP / ILO / UNFPA / UNICEF / UNIDO / FAO / ESCWA / IFAD / COMCEC / UNIFEM / IOM / UNESCO / UNHCR • الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي • الدول والجهات الأوروبية المانحة (ألمانيا، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، سويسرا، السويد، الدنمارك، الخ) • الدول والجهات الآسيوية (اليابان، الصين، كوريا) • البنك الدولي • الوكالة البريطانية للإنماء • الصناديق العربية والإسلامية: البنك الإسلامي للتنمية / الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي / الصندوق السعودي للتنمية / صندوق أبو ظبي للتنمية / الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية / صندوق أوبك للتنمية الدولية 	<p>الجهات المانحة Donors</p>
<ul style="list-style-type: none"> • جميع الوزارات • المؤسسات الرسمية على سبيل المثال لا الحصر: <ul style="list-style-type: none"> - البنك المركزي الأردني، مؤسسة التدريب المهني، مؤسسة الإقراض الزراعي، مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري، مؤسسة الغذاء والدواء، مؤسسة المواصفات والمقاييس، مؤسسة المدن الصناعية، مؤسسة تشجيع الاستثمار، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، مديرية التأمين الصحي، مؤسسة الضمان الاجتماعي، مؤسسة المناطق الحرة، مديرية التقاعد، المؤسسات الإعلامية، سلطة المصادر الطبيعية، ديوان المحاسبة، وكالات الأنباء الأردنية، سلطة الطيران المدني • الدوائر الرسمية على سبيل المثال لا الحصر: <ul style="list-style-type: none"> - دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الجمارك، دائرة الموازنة العامة، دائرة الأرصاد الجوية، ديوان الخدمة المدنية، دائرة العطاءات الحكومية • الشركات الوطنية: شركة توليد الكهرباء، شركة توزيع الكهرباء، شركة البترول الوطنية، شركة توليد السمرا 	<p>المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية (Governmental Entities, Civil Societies, NGOs)</p>

<ul style="list-style-type: none"> • المراكز الوطنية : المركز الوطني لبحوث الطاقة، المركز الوطني للبحوث الزراعية، مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني NITC، مركز عمليات الحكومة الالكترونية • الجامعات والمعاهد الحكومية • دور الخبرة والاستشارات، المكاتب الهندسية • الهيئات المحلية الوطنية: هيئة تنشيط السياحة، هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، هيئة تنظيم قطاع النقل العام، هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، هيئة الطاقة النووية، هيئة الطيران المدني • النقابات، مراكز التنمية الاجتماعية، المؤسسة التعاونية، التعاونيات 	
<ul style="list-style-type: none"> • مجلس الوزراء 	<p>رئاسة الوزراء (Prime Ministry)</p>

يوضح هذا الجزء الخدمات المتنوعة التي تقدمها وزارة التخطيط والتعاون الدولي ممثلة بمديرياتها ووحداتها الفنية المختلفة للوزارات والمؤسسات الوطنية، والدول والجهات الخارجية، كما يوضح القسم الثاني منه الخدمات التي تقدمها المديريات والوحدات المساندة لمتلقي الخدمة اللخلي (مديريات / وحدات / أقسام / موظفين) وعلى النحو الآتي:

1 - المديريات والوحدات الفنية: وهي المديريات والوحدات التي تتعامل مع الجهات الخارجية وفئات المتعاملين

- مديرية التعاون الدولي.
- مديرية السياسات والدراسات.
- مديرية المشاريع.
- مديرية التنمية المحلية.
- مديرية العلاقات الأمريكية والمنظمات الدولية.
- مديرية المتابعة والتقييم.
- وحدة برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية.
- وحدة تنسيق الشؤون العراقية.

2 - المديريات والوحدات المساندة: وهي المديريات والوحدات التي تساعد المديريات والوحدات الفنية من خلال تطوير بيئة العمل الداخلية وتساعد في تقديم الخدمات المساندة لعمل المديريات والوحدات الفنية.

- مديرية التطوير الإداري والموارد البشرية.
- مديرية الشؤون المالية والإدارية.
- وحدة المعلومات والأرشفة.
- وحدة العلاقات العامة والإعلام.
- وحدة الرقابة المالية والإدارية.

مديرية التعاون الدولي		
الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهات المتلقية لهذه الخدمة
إيجاد مصادر تمويلية لطلبات التمويل	تهدف هذه الخدمة إلى ضبط عملية البحث عن مصادر ونوافذ تمويلية لطلبات تمويل المشاريع ال واردة إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وتنسيق عملية التمويل بحيث تتماشى مع التوجهات والأولويات التمويلية.	الجهات المحلية المستفيدة
تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الثقافية والعلمية	تهدف هذه الخدمة إلى تحضير وإعداد وتوقيع الاتفاقيات الثقافية والعلمية بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي وممثل الدولة أو الجهة المعنية	
ضبط عملية الترشيح للدورات والبعثات	تهدف هذه الخدمة إلى ضبط عملية الترشيح لحضور أو المشاركة في أية دورات أو بعثات خارجية مقدمة إلى قسم التعاون العلمي والثقافي في الوزارة	
التوعية باتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية	تهدف هذه الخدمة إلى ضبط عملية مشاركة أي مستفيد من أية دورة أو بعثة خارجية من البعثات الواردة إلى قسم التعاون العلمي والثقافي	القطاع الخاص والجهات الحكومية المعنية
دعم تنفيذ اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية وخطة العمل المشتركة لسياسة الجوار	تهدف هذه الخدمة إلى دعم مؤسسات القطاع العام المختلفة ومساعدتها في الإيفاء بالتزامات المملكة ضمن اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية و خطة العمل المشتركة لسياسة الجوار، ويتم ذلك من خلال توفير مشاريع دعم فني ومشاريع توأمة إضافة لبعض الأجهزة والمعدات لتلك المؤسسات	الجهات الحكومية المرتبط عملها بتنفيذ اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية وخطة العمل المشتركة لسياسة الجوار

مديرية السياسات والدراسات

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
دراسة اتفاقيات القروض الخارجية	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة اتفاقيات القروض الخارجية وبيان الأثر المالي والاقتصادي المترتب عليها.	أي جهة تقوم بتحويل هذه الاتفاقية للمديرية داخليا وخارجيا
دراسة سبل تدعيم التجارة البينية	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة سبل تدعيم التجارة البينية بين الدول العربية وإقامة التكتلات الاقتصادية	رئاسة الوزراء والوزارات
متابعة تطورات المديونية الخارجية	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح عملية متابعة تطورات المديونية الخارجية وتقييم الأثر المصاحب لهذه التطورات	رئاسة الوزراء و الوزارات الباحثين والصحافة
دراسة الموازين السلعية	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة الموازين السلعية لأهم المنتجات الزراعية والصناعية المنتجة محلياً ومدى كفايتها لسد الحاجات المحلية وإمكانية التصدير	
دراسة تطورات التجارة الخارجية	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة تطورات التجارة الخارجية وتأثيرها على كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات.	
إعداد التوقعات حول المؤشرات الاقتصادية	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد التقارير بخصوص التوقعات الاقتصادية، والتي يتم إعدادها بشكل ربعي	
مراقبة الحسابات القومية والمالية والقطاع النقدي	تهدف هذه الخدمة إلى تقييم ومتابعة الإجراءات والتطورات والسياسات المتعلقة بالحسابات القومية والمالية العامة والقطاع النقدي	رئاسة الوزراء والوزارات القطاع الخاص
دراسة الأداء الاقتصادي	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد الدراسات والتقارير حول الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي والقطاعي	رئاسة الوزراء والوزارات القطاع الخاص
مراقبة الأداء الاقتصادي من خلال نظام الإنذار المبكر	تهدف هذه الخدمة إلى تعزيز القدرات على إدارة الأزمات في المملكة للمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي والاجتماعي والسياسي والبيئي	رئاسة الوزراء اللجنة التوجيهية لنظام الإنذار المبكر
رصد وتحليل مؤشرات الفقر والعوامل المؤثرة	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة التغيرات في مؤشرات الفقر المختلفة وتحليل الأسباب والعوامل المؤثرة بهذه المؤشرات، فضلا عن تحليل نتائج دراسات	رئاسة الوزراء، الوزارات، الباحثين، الصحفيين

بها	البنك الدولي حول العلاقة بين الفقر وباقي المؤشرات الاقتصادية	
متابعة التطورات والمنشآت الدولية الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة آخر التطورات والمبادرات على الصعيد العالمي لغايات تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعداد التقارير حولها، وتنسيق الجهود الوطنية المختلفة لغايات تمثيل المملكة في المحافل الدولية المتخصصة في هذا المجال	الوزارات المعنية، رئاسة الوزراء
متابعة ترتيب الأردن في تقارير التنمية البشرية وتقارير دليل الاستدامة العالمي	وتهدف هذه الخدمة إلى متابعة ترتيب الأردن في تقرير مؤشرات التنمية الصادر عن البنك الدولي وتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقرير دليل الاستدامة العالمي الصادر عن جامعة بيل والمنتدى الاقتصادي العالمي وتحليل نتائج هذه التقارير	رئاسة الوزراء، الوزارات
إعداد دراسات تحسين المقدرة التنافسية	تهدف هذه الخدمة لإعداد دراسة حول قطاع أو موضوع معين ، وذلك لتحسين المقدرة التنافسية في المملكة الأردنية الهاشمية	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية
متابعة ترتيب تنافسية الأردن	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة ترتيب تنافسية الأردن من خلال تقارير التنافسية العالمية والصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي و معهد التنمية الإدارية ، بالإضافة إلى تحليل نتائج هذه التقارير .	القطاع الخاص
المساهمة في إعداد وتحديث الخطط الوطنية	تهدف هذه الخدمة إلى: - إعداد الإطار الكلي للاقتصاد الوطني - إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في الخطط والبرامج الوطنية	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية
إعداد النماذج الاقتصادية	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد النماذج الاقتصادية بشكل نصف سنوي ليتم استخدامها في تحديد التنبؤات الاقتصادية	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية
دراسة الأبعاد الاقتصادية للقوانين والأنظمة	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة الأبعاد الاقتصادية للقوانين والأنظمة في حال طلب ذلك من مديرية السياسات والدراسات	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية
تابع ... مديرية السياسات والدراسات		

مراقبة المؤشرات الآتية والريادية	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح خطوات إعداد جداول دورية لأهم المؤشرات الآتية والريادية.	
إنشاء وتحديث بنك المعلومات الاقتصادي	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح خطوات إنشاء بنك معلومات خاص بالبيانات والمتغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية ليتم استخدامه للمساعدة في إجراء الدراسات والتقارير الاقتصادية أو الإحصائية	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية

مديرية المشاريع		
الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
المشاركة في وضع الخطط التنموية	تهدف هذه الخدمة إلى: - تحديد الأولويات التنموية ضمن القطاعات المختلفة - ضمان مواعمة الأولويات القطاعية مع الأولويات الوطنية	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية
دراسة مقترحات المشاريع المقدمة للتمويل	تهدف هذه الخدمة إلى: - ضمان وضوح فكرة وأهداف وجاهزية المشروع المقترح للتمويل - ضمان انسجام أهداف المشروع مع الأهداف الوطنية - ضمان انسجام أهداف ومكونات المشروع مع متطلبات وشروط الجهات المانحة المختلفة	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية
إعداد قاعدة بيانات للمشاريع ذات الأولوية	تهدف هذه الخدمة إلى: - تعظيم الاستفادة من الموارد المالية المتاحة - توفير البيانات اللازمة عن المشاريع التنموية ذات الأولوية	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية

تابع... مديرية المشاريع

<p>الجهات المستفيدة الجهات الممولة</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - متابعة المشاريع الرأسمالية الممولة من خلال المساعدات الخارجية والتي تنفذها مختلف الوزارات والمؤسسات من حيث نسبة الانجاز ومراجعة خطط العمل وتقارير تقدم سير العمل فيها، وإيجاز المطالبات المالية، و تحديد الصعوبات والمعوقات التي تؤثر على تنفيذها والتنسيق مع الجهات المعنية ل وضع البرامج الكفيلة بتجاوز هذه المعوقات - إعداد التقارير اللازمة التي تعكس مستويات الانجاز الحسي والمالي للمشاريع قيد التنفيذ، و توفير كافة المعلومات اللازمة لمتخذي القرار 	<p>متابعة المشاريع قيد التنفيذ</p>
<p>الجهات الممولة الجهات المعنية بالمشاريع</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - ضمان التنسيق الكامل ما بين الجهات التمويلية المختلفة وال جهات الوطنية المنفذة للبرامج والمشاريع التنموية - متابعة توصيات البعثات التمويلية مع الوزارات والمؤسسات المنفذة لضمان تنفيذها 	<p>مرافقة بعثات التمويل</p>
<p>الوزارات والمؤسسات المعنية الجهات الممولة</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - المشاركة في إعداد مشروع الموازنة السنوي، وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع الرأسمالية التي تدرج ضمن موازنة وزارة التخطيط والتعاون الدولي 	<p>المشاركة في إعداد الموازنات</p>
<p>الوزارات والمؤسسات المعنية</p>	<p>لمعرفة آخر المستجدات والتطورات على مستوى القطاعات المختلفة، ولأخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ أية قرارات تتعلق بالقضايا التنموية والإعداد للبرامج التنموية</p>	<p>إعداد تقارير سنوية حول آخر المستجدات للقطاعات المختلفة</p>

مديرية التنمية المحلية		
الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
إعداد تقى ارير تقدم سير العمل	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد التقرير الشهري لتقديم سير العمل في متابعة تنفيذ المشاريع التنموية في جميع المحافظات	منسق المحافظة المعني
تقييم البرامج والاستراتيجيات والسياسات التي تعنى بمجال التخطيط الإقليمي	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح خطوات تقييم البرامج والاستراتيجيات والسياسات التي تعنى بنشاطات التخطيط الإقليمي أو تتداخل معه	الجهات التي لها علاقة بمجالات التخطيط الإقليمي
تفعيل دور المشاريع الوطنية في تنمية المجتمعات المحلية	تهدف هذه الخدمة إلى تفعيل جميع المشاريع الوطنية التي لم تتجح في تحقيق المستوى المطلوب في تنمية وتطوير المجتمعات المحلية المحيطة بها	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية مؤسسات المجتمع المدني
دراسة الطلبات المقدمة من الجمعيات	تهدف هذه الخدمة إلى دراسة طلبات الجمعيات والأندية المقدمة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي بهدف القيام بتوفير منحة عن طريق المنح المتاحة	
دراسة المحددات في المناطق الأقل نمواً	تهدف هذه الخدمة إلى تحديد المحددات التي تواجه العمل الاجتماعي والتطوعي في المناطق الأقل نمواً وذلك من خلال تقييم أداء الجمعيات الخيرية فيها والعمل على وضع الحلول المناسبة بالتعاون مع الجهات المعنية	
التدريب على برنامج الحكومة الإلكترونية	تهدف هذه الخدمة إلى شمول موظفي القطاع العام في المناطق الأقل حظاً بالبرامج التدريبية الخاصة بالحكومة الإلكترونية (ICDL)	موظفو القطاع العام في المناطق الأقل حظاً

تابع... مديرية التنمية المحلية

رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية	تهدف هذه الخدمة إلى تحديث المؤشرات والبيانات على مستوى الأقاليم والمحافظات وتوفير قاعدة بيانات توضح الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمحافظة أو الإقليم بالإضافة إلى استنباط المؤشرات وتحديد الفوارق التنموية بين كافة المحافظات والأقاليم في المملكة	تحديث المؤشرات والبيانات على مستوى الأقاليم والمحافظات
رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة جميع المشاريع التنموية في المحافظات والتدقيق على سير العمل فيها بالإضافة إلى التأكد من دقة المعلومات الموجودة في تقرير تقدم سير عمل ومتابعة تنفيذ المشاريع التنموية في كافة المحافظات	متابعة تنفيذ المشاريع التنموية بالمحافظات

مديرية العلاقات الأمريكية والمنظمات الدولية

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
تنسيق ومتابعة برامج المساعدات المتفق عليها بروتوكولياً مع الولايات المتحدة	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح عملية التعامل والاستفادة من برامج المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية.	الوزارات، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية
ضبط التعامل مع منظمات الأمم المتحدة	تهدف هذه الخدمة إلى توضيح عملية التعامل والاستفادة من برامج مساعدات وكالات الأمم المتحدة	الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية منظمات خاصة ذات علاقة ببرامج الأمم المتحدة
توفير التمويل للمشاريع التنموية والمساعدات الفنية والمنح من خلال مجموعة البنك الدولي	تهدف هذه الخدمة إلى تمويل المشاريع من خلال منحة أو قرض مقدم من البنك الدولي	الوزارة المعنية الجهة المنفذة الجهة المستفيدة

مديرية المتابعة والتقييم

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
إعداد الخطط والبرامج التنموية الوطنية	تهدف هذه الخدمة إلى: <ul style="list-style-type: none"> - إعداد الخطط والبرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية - ترجمة أولويات المبادرات الوطنية إلى خطط عمل وبرامج تنفيذية - إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في الخطط والبرامج التنموية الوطنية 	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية المنظمات الدولية
متابعة الخطط والبرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية	تهدف هذه الخدمة إلى: <ul style="list-style-type: none"> - ضمان توافق الخطط الوطنية مع الأهداف والمبادرات والأولويات والغايات الوطنية - توفير كافة المعلومات اللازمة لمتخذي القرار في الوزارات والمؤسسات الحكومية - ضمان كفاءة تنفيذ الخطط والبرامج بما ينسجم والأهداف الموضوعه لها - الاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة بما ينسجم مع الأهداف والأولويات الوطنية - مأسسة عملية المتابعة والتقييم 	رئاسة الوزراء مجلس الأمة المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية الجهات المانحة
تقييم ودراسات الأثر للخطط والبرامج والمشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية	تهدف هذه الخدمة إلى: <ul style="list-style-type: none"> - التأكد من مدى تحقيق البرنامج / المشروع للأهداف المعدة مسبقا - تحديد مستوى الكفاءة والفاعلية في التطبيق والإدارة للمشروع وتحديد مواطن الضعف في أنظمة الإشراف والمتابعة والخروج بالتوصيات والحلول لرفع مستوى الأداء - رفع القدرات المؤسسية للجهات التنفيذية المختلفة في مجال إعداد الخطط والمتابعة والتقييم 	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية الجهات المانحة

وحدة برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
تنفيذ مشاريع البنية التحتية والإسكان: <ul style="list-style-type: none"> - مشروع تطوير البنية التحتية في المناطق الفقيرة - مشروع تطوير البنية التحتية الداعمة للاستثمار - مشروع إسكان الأسر الفقيرة 	تهدف هذه المشاريع إلى تحسين المناخ والظروف المعيشية للمجتمعات الفقيرة من خلال تطوير البنى التحتية في المناطق المستهدفة	المجتمعات الفقيرة في مختلف التجمعات السكانية في المملكة
تنفيذ مشاريع تطوير المشاريع الصغيرة: <ul style="list-style-type: none"> - الإقراض الصغير والمتوسط - مراكز تعزيز الإنتاجية (إرادة) - كيف تبدأ مشروعك - كيف تطور مشروعك 	تهدف هذه المشاريع إلى دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم خدمات استشارية وإدارية ومالية تتلاءم مع طبيعة هذه المشاريع والتي من شأنها مساعدة الأفراد في المناطق المستهدفة على إنشاء و /أو تطوير وتوسيع مشاريعهم الإنتاجية	أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة
تنفيذ مشاريع المنح الصغيرة والتدخل المباشر: <ul style="list-style-type: none"> - بناء القدرات المؤسسية لمؤسسات المجتمع المحلي (برنامج قدرات) - مشاريع المنح الصغيرة والتدخل المباشر 	تهدف هذه المشاريع إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وذلك عن طريق زيادة الدخل للمجتمع المحلي من خلال إقامة مشاريع إنتاجية، إضافة إلى وضع الحلول المباشرة للمشكلات التنموية الظاهرة وذلك من خلال مشاريع التدخل المباشر	المنظمات المجتمعية وغير الحكومية (NGOs)
تنفيذ مشاريع التنمية المحلية الشاملة: <ul style="list-style-type: none"> - برنامج التجمعات الريفية - المشاريع الريادية ومناطق جيوب الفقر 	الهدف من تنفيذ مبادرات التنمية المحلية الشاملة هو خلق اقتصاديات محلية مستدامة من خلال تنفيذ المشاريع الإنتاجية التنموية وتعزيز المشاركة المحلية في عملية التنمية بهدف تمكين المجتمعات المحلية من أخذ زمام المبادرة على عاتقها مستقبلاً في تنفيذ المشاريع وتمويلها محلياً	المنظمات المجتمعية وغير الحكومية (NGOs) المجتمعات المحلية في مناطق جيوب الفقر

وحدة تنسيق الشؤون العراقية

الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الخدمات المقدمة
منظمات الأمم المتحدة، المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال دعم العراقيين في الأردن، الحكومة الأردنية	- تحديد احتياجات أولويات المملكة بناءً على دراسة أثر تواجد العراقيين بالمملكة
مؤسسات المجتمع المحلي ، الهيئات الدولية، الجهات المانحة ، العراقيين في الملكة	- العمل كسكرتاريا للجنة التنسيق والمشكلة لغايات التنسيق والتنظيم والمتابعة مع الوزارات والدوائر الرسمية، والتي تقوم بدورها بدراسة الطلبات المقدمة من الجهات المانحة ومناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها بخصوص توجيه الدعم المقدم للعراقيين في الأردن بما ينسجم مع السياسة العامة للحكومة
العراقيين في الأردن والمجتمع المدني، والوزارات القطاعية المختلفة	- مراجعة المشاريع المقدمة من الجهات المانحة والهيئات الدولية لضمان انسجام أنشطتها الموجهة لدعم العراقيين مع السياسة العامة وأوجه الدعم والقطاعات ذات الأولوية
العراقيين المقيمين على أراضي المملكة الأردنية الهاشمية	- تلقي الشكاوى والاستفسارات من العراقيين عن طريق الخط الساخن الذي تم استحداثه في وحدة تنسيق الشؤون العراقية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول الخدمات الصحية والتعليمية
المكتب المؤقت للبنك الدولي للعراق - عمان ، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، ووكالات الأمم المتحدة ذات العلاقة.	- التنسيق مع المؤسسات الدولية التي تعمل في مجال رفع كفاءات الكوادر العراقية والعمل على تسهيل عملها
الحكومة الأردنية	- متابعة نتائج المؤتمرات الدولية والإقليمية حول إعادة إعمار العراق بما في ذلك نتائج مؤتمرات المانحين

تابع... وحدة تنسيق الشؤون العراقية

المنظمات غير الحكومية	- تنظيم عمل المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال دعم العراقيين في الأردن وفقا لقانون الجمعيات الأردني والقيام بالزيارات الميدانية لمتابعة سير العمل
الحكومة الأردنية	- المشاركة في عضوية لجنة العطاءات الخاصة والمشكلة لغايات متابعة تنفيذ اتفاقيات المنح المقدمة لدعم الحكومة لاستضافتها العراقيين لضمان استغلال كامل المنحة ضمن المدة المحددة
الحكومة الأردنية، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، البنك الدولي، المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وغيرها	- مراجعة شروط الاتفاقيات الموقعة مع الهيئات الدولية العاملة في مجال دعم العراقيين في الأردن بالإضافة إلى متابعة تنفيذها مع الجهات الأردنية لضمان الالتزام بما ورد بالاتفاقية
الحكومة الأردنية و منظمات الأمم المتحدة والجهات الدولية التي تقدم منح للحكومة	- المتابعة مع كافة الجهات المعنية لضمان الالتزام بمضمون ورقة السياسات العامة حول آلية توجيه الدعم

مديرية التطوير الإداري والموارد البشرية

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
تحسين بيئة العمل الداخلية	تهدف هذه الخدمة إلى تنفيذ الإجراءات والمنهجيات الكفيلة بتحسين بيئة وظروف العمل مما يمكن الموظفين من القيام بأعمالهم في أفضل ظروف	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تخطيط وإدارة الموارد البشرية	تهدف هذه الخدمة إلى وضع الخطط المستقبلية لتأمين العدد المطلوب من الكوادر المؤهلة واللازمة لانجاز مهام المديريات / الوحدات حسب متطلبات الخطة الإستراتيجية، كما تهدف هذه الخدمة إلى إدارة شؤون الأفراد بتطبيق الأنظمة المتطورة في إدارة الموارد البشرية وبحسب أفضل الممارسات	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تطوير وتحفيز الموظفين	تهدف هذه الخدمة إلى تطوير أداء ومؤهلات موظفي الوزارة للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وذلك من خلال تطبيق أنظمة التدريب والمكافآت والحوافز وخلق بيئة عمل مناسبة	جميع مديريات ووحدات الوزارة
دعم ورعاية مشاريع ومبادرات التطوير المؤسسي	تهدف هذه الخدمة إلى رعاية وإنجاح مشاريع التطوير المؤسسي من خلال توفير البيئة الممكنة والموارد اللازمة لهذه المشاريع والمبادرات	جميع مديريات ووحدات الوزارة
الارتقاء بمستوى الأداء في الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى الارتقاء بجودة عمليات ونشاطات الوزارة وغرس ثقافة التميز في الأداء المؤسسي من خلال تطبيق أنظمة إدارة الجودة ومنهج إدارة الجودة الشاملة	جميع مديريات ووحدات الوزارة
الإدارة الإستراتيجية	تهدف هذه الخدمة إلى التنسيق مع جميع مديريات /وحدات الوزارة لوضع وتصميم الخطة الإستراتيجية للوزارة وإدارتها ومتابعة تنفيذها من خلال منهج بطاقات الأداء المتوازن Balanced Scorecards	جميع مديريات ووحدات الوزارة

وحدة المعلومات والأرشفة

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
توفير وتطوير العنصر التكنولوجي كأداة عمل مساعدة	تهدف هذه الخدمة إلى تحسين وتطوير الأداء العام للوزارة وتطوير البيئة التقنية في الوزارة وتقديم أحدث وسائل التكنولوجيا التي تساعد في الارتقاء بأداء مديريات ووحدات وأقسام الوزارة والعمل نحو بناء مؤسسة تتعلم من مخزونها المعرفي	جميع مديريات ووحدات الوزارة
استلام وحفظ جميع المعاملات الصادرة من الوزارة والواردة إليها وأرشفتها إلكترونياً وتعميم البلاغات الرسمية والتعاميم الداخلية	تهدف هذه الخدمة إلى التحديث والتطوير المستمر لنظام الأرشفة الإلكتروني لضمان السرعة والجودة في الأداء والعمل على نشر المعلومة الصحيحة وتوثيقها	جميع مديريات ووحدات الوزارة
دراسة المشاريع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والمقدمة من الجهات الخارجية من أجل الحصول على تمويل	دراسة بعض المشاريع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات فنياً والتي تُعرض على وحدة المعلومات والأرشفة وإعطاء تقارير فنية حولها ووضع التكلفة التقريبية لها في حال اكتمال مواصفاتها الفنية	مديريات ووحدات الوزارة الخاصة بالمشاريع والتمويل

مديرية الشؤون المالية والإدارية

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمسائل والأمور المالية	تهدف هذه الخدمة إلى ضمان الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة من خلال إدارة الموارد المالية ومراقبة التكاليف ومتابعة الإجراءات المحاسبية	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تقديم الخدمات الإدارية المساندة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الدعم والإسناد اللوجستي لمديريات ووحدات الوزارة والتي تشمل تأمين كافة احتياجات الوزارة من الخدمات الإدارية واللوازم والصيانة والنظافة وغيرها	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تقديم المشورة القانونية للمديريات والأقسام في الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى بيان الثغرات في القوانين والأنظمة والتعليقات المعمول بها وضمان انسجام عمليات ونشاطات الوزارة مع الأنظمة والتشريعات	جميع مديريات ووحدات الوزارة
إدارة القروض والمنح	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة وتنظيم الجوانب المالية في اتفاقيات القروض والمنح وإعادة الإقراض وفروقات الفوائد وتدقيقها ومراجعة مسودات الاتفاقيات التمويلية لإبداء الرأي فيها	مديريات التمويل والمشاريع
المشاركة في إعداد مشروع قانون الموازنة السنوي للنفقات الجارية والرأسمالية للوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى مناقشة مشاريع موازنات المؤسسات والدوائر الحكومية والإشراف على تنفيذ بنود الموازنة بحسب التشريعات المعتمدة	جميع مديريات ووحدات الوزارة
تقديم الخدمات المالية المساندة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الخدمات المالية والمحاسبية للموظفين والمتعلقة بأوضاعهم المالية مثل إجراءات صرف الرواتب والإجازات وبدل التنقلات والسفر... الخ	جميع مديريات ووحدات الوزارة

وحدة العلاقات العامة والإعلام

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
إقامة علاقة تواصل ما بين الوزارة وأجهزة الإعلام	<ul style="list-style-type: none"> - تعزيز آليات التواصل مع الجهات الإعلامية المختلفة وقادة الرأي العام والجمهور الدولي وال جماهير الخارجية الحكومية بما فيها وزارات أخرى والبرلمان ومنظمات المجتمع المدني والمواطن الأردني و الجماهير الداخلية، وذلك بهدف زيادة الوعي العام حول عمل الوزارة والانجازات والتحديات الراهنة والخطط المستقبلية - إبراز الصورة الإيجابية عن الوزارة لدى الرأي العام من خلال متابعة الأحداث والمناسبات الخارجية والداخلية والرد على استفسارات الجهات الخارجية - تكوين علاقات عمل قوية وبناء ثقة متبادلة مع الصحفيين لتسهيل تدفق المعلومات في الوقت المناسب - إعداد قاعدة بيانات حول أهم الكُتُب والصحفيين والإعلاميين ذوي العلاقة 	وسائل الإعلام الخارجية والداخلية
القيام بالنشاطات البروتوكولية	<ul style="list-style-type: none"> - الإشراف على استقبال ووداع الوفود الرسمية وعمل الترتيبات لإقامتهم والقيام بتنفيذ الأمور البروتوكولية - الإشراف على الأعمال التحضيرية لعقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات والنشاطات ذات العلاقة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي - متابعة وتجهيز التأشيرات والحجوزات المتعلقة بسفر موظفي الوزارة في المهمات الرسمية - مرافقة الوفود الرسمية في الجولات الميدانية 	جميع مديريات ووحدات الوزارة

وحدة الرقابة المالية والإدارية

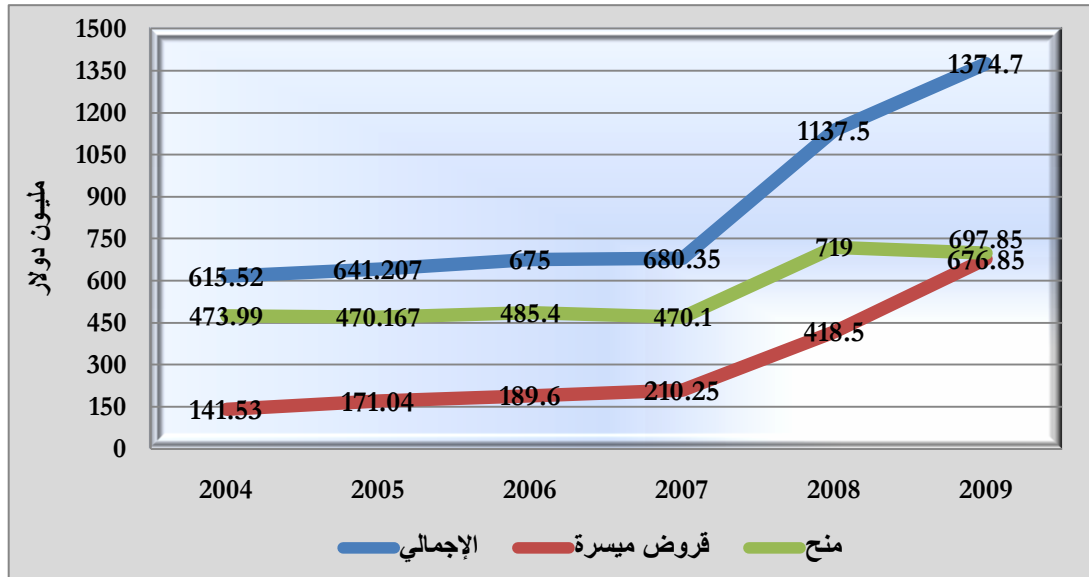
الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
الفحص المفاجئ على أمين الصندوق	تهدف هذه الخدمة إلى التأكد من مطابقة الواردات والمقبوضات مع الوثائق المرسلة إلى وزارة المالية	مديرية الشؤون المالية والإدارية
تدقيق مستندات الصرف ومطابقتها مع المرفقات	تهدف هذه الخدمة إلى تدقيق وضبط مستندات الصرف والتأكد من مطابقتها للأصول المحاسبية	
مطابقة السجلات والوثائق المالية الخاصة بقسم الشؤون المالية/ المحاسبة	تهدف هذه الخدمة إلى التأكد من مطابقة السجلات والوثائق المالية الخاصة بقسم الشؤون المالية/ المحاسبة مع السجلات والوثائق الموجودة في وحدة الرقابة المالية والإدارية	

الباب الثالث: الإنجازات

يرتبط الأردن بمختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية بعلاقات متميزة بفضل قيادة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم (حفظه الله)، وقد مكنت الانجازات والإصلاحات - التي حققها وينفذها الأردن في شتى المجالات - الأردن من الحصول على المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة.

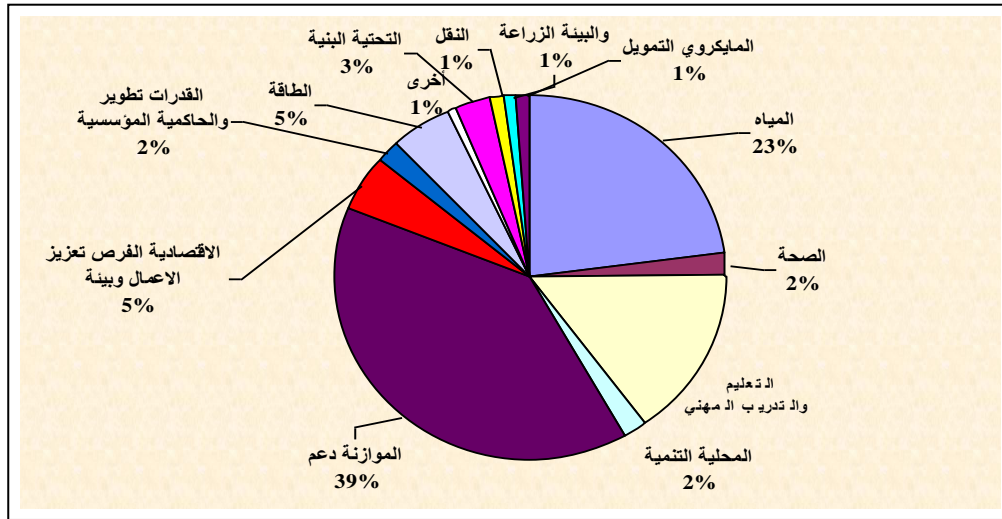
وقد بلغ حجم المساعدات الخارجية للأردن (منح وقروض ميسرة) من مختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية، في العام 2009 ما مجموعه 1374.7 مليون دولار (حوالي 976 مليون دينار)، حيث كان حجم المنح الملتزم بها خلال العام 2009 قد بلغ 697.85 مليون دولار (حوالي 495.5 مليون دينار)، في حين وصلت قيمة القروض الميسرة التي تم التعاقد عليها ما قيمته 676.85 مليون دولار (حوالي 480.6 مليون دينار)، ويوضح الشكل التالي تطور أرقام هذه المساعدات خلال الأعوام الماضية (2004-2009):

حجم المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة (□□□-□□□)



وضمت الجهات المانحة والتمويلية الرئيسية للمساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان والصين، وكندا، والبنك الدولي، وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية، وفرنسا، وإسبانيا، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والبنك الإسلامي للتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي، وألمانيا، والوكالة الفرنسية للتنمية، والسويد، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

كما ساهمت هذه المساعدات مساهمة فاعلة في تأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية ذات الأولوية في إطار البرنامج التنفيذي لمبادرة كلنا الأردن/الأجندة الوطنية والقطاعات المختلفة وخاصة المياه والصرف الصحي والتعليم والطاقة والصحة والبنية التحتية وغيرها، بالإضافة إلى دعم الموازنة العامة وميزان المدفوعات، حيث يوضح الشكل أدناه توزيع ونسب هذه المساعدات على القطاعات المختلفة



وإلى جانب المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة، فقد عملت الوزارة على الإعداد لحزمة من مشاريع الدعم الفني والمؤسسي الهادفة إلى بناء ورفع القدرات المؤسسية والإدارية للوزارات والمؤسسات الحكومية، وذلك من خلال برامج التوأمة مع المؤسسات والوزارات العريقة في دول العالم وخاصة الاتحاد الأوروبي، حيث استهدفت هذه المشاريع مجالات الصحة النباتية والأمن من /قوات الدرك، والإحصاءات، والمواصفات والمقاييس، والاتصالات، والأراضي والمساحة، ومكافحة الفساد. وتعتبر ألمانيا وبريطانيا والنمسا وإيطاليا واليونان من أهم الشركاء في مشاريع التوأمة، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في تطوير المؤسسات الأردنية المستفيدة لما لهذه الدول من خبرات طويلة في المجالات ذات العلاقة.

كما قامت الوزارة بالتوقيع على عدد من البرامج التنفيذية للتعاون العلمي والثقافي خلال العام 2009 وخاصة مع كل من رومانيا وأذربيجان، والتشيك، كما تم التوقيع على اتفاقية تعاون علمي وثقافي وتكنولوجي مع البرتغال، وذلك بهدف توفير برامج التدريب والإيفاد في دورات وبعثات دراسية محلية وخارجية للكوادر الوظيفية بمستوياتها والعاملة في مؤسسات القطاع العام من مختلف الوزارات والدوائر الحكومية والجامعات الرسمية، حيث تم

أيفاد ما مجموعه 287 موظف في دورات تدريبية في مجالات المياه والطاقة والبيئة والصحة والزراعة والتعليم والإدارة العامة والاقتصاد والاستثمار والتجارة والصناعة والتكنولوجيا، كما تم أيفاد ما مجموعه 20 موظف للحصول على درجة الماجستير أو درجة الدكتوراه.

ثانياً: الخطط والبرامج

انطلاقاً من دور الوزارة المحوري بصفتها الجهة المعنية في وضع خطط الدولة على المدى المتوسط والطويل وبرامج التنمية الشاملة ومشاريع التنمية بأنواعها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية في جميع أنحاء المملكة واقتراح السياسات الاقتصادية والاجتماعية الداعمة للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى عمل الوزارة على تسليط الضوء على مكامن القوة والضعف في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية، والتأكد من انعكاس آثارها المباشرة وغير المباشرة على المواطنين فقد قامت بالتحضير لإعداد برنامج تنموي تنفيذي للثلاث سنوات القادمة يهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، من خلال تحديد الأولويات والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لمواجهة التحديات وبلوغ الأهداف المرجوة، ضمن برنامج زمني متفق عليه وصولاً بالنتيجة إلى تحسين معيشة المواطن.

وضمن هذا الإطار قامت الوزارة أيضاً ببناء القدرات المؤسسية للوزارات والمؤسسات الحكومية في مجال التخطيط التنموي للمساهمة في إعداد البرنامج التنموي التنفيذي للسنوات القادمة، كما عملت الوزارة على إطلاق برنامج تدريبي في مجال التخطيط الاستراتيجي القطاعي وذلك بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA).

1) الاقتصاد الوطني

تتضمن انجازات الوزارة في مجال الاقتصاد الوطني ما يلي:

- المشاركة في إعداد الخطط التنموية الاقتصادية والبرامج التنفيذية من خلال المشاركة في إعداد البرنامج التنموي (2009-2011)، وإعداد الإطار الكمي للبرنامج التنموي (2009-2011).
- دراسة الأبعاد الاقتصادية للقوانين والأنظمة والتشريعات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية، التي يتم تشريعها أو تعديلها وبيان أثرها على سير خطط التنمية وعلى الاقتصاد المحلي.
- مراجعة ومتابعة التقارير الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات للخروج بتوصيات حول السياسات الاقتصادية القائمة واقتراح سياسات جديدة من شأنها تعزيز الاقتصاد الوطني، ومن هذه التقارير:

1. آفاق الاقتصاد العالمي.

2. تقرير تنبؤات الأعمال (Business Forecast Report).

3. تقرير التجارة والتنمية.

4. تقرير موديز العالمي.

5. تقرير التنمية البشرية.

6. تقرير دليل الاستدامة العالمي.

- دراسة الاتفاقيات التجارية المحتملة بين الأردن والدول الأخرى وبيان التوصيات بشأنها، مثل اتفاقية التجارة الحرة مع كندا واتفاقية التجارة الحرة مع تركيا.
- متابعة المؤشرات وإعداد الدراسات والتقارير حول الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي والقطاعي لتوضيح التطورات الاقتصادية لتطوير السياسات المتعلقة بالقطاع النقدي والمالي والقطاع الخارجي:
- 1. تقرير أداء الاقتصاد الوطني لعام 2008.
- 2. المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (Main Economic Indicators) وتحديث بشكل دوري.
- مرافقة البعثات من المؤسسات الدولية وخصوصاً البنك الدولي، ومن هذه البعثات
- 1. بعثة لدراسة آثار الأزمة والإجراءات والسياسات العامة المتخذة لتحديد نطاق قرض سياسة التنمية (DPL).
- 2. بعثة لدراسة أثر الأزمة المالية على قطاع العقارات.
- 3. بعثة تقييم حالة التنمية المالية لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- إعداد ملخص وتقارير حول الاجتماعات الاقتصادية الدولية ونتائج المشاركة الأردنية في المنتديات والاجتماعات الدولية ذات العلاقة بالتنمية

(2) النوع الاجتماعي

- يهدف دمج النوع الاجتماعي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى مأسسة منهجية النوع الاجتماعي ضمن السياسات والبرامج التنموية في الأردن، وتطوير القدرة المؤسسية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي والشركاء في مجال دمج النوع الاجتماعي، وتوجيه اهتمامات الجهات المانحة للقضايا الملحة على المستوى الوطني في مجال تمكين المرأة
- ويهدف بناء قدرات وزارة التخطيط والتعاون الدولي في مفهوم النوع الاجتماعي وأهميته كمدخل تنموي؛ قامت الوزارة وبدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتصميم وتنفيذ برنامج توعوي من خلال ورش تعريفية وتدريبية بالنوع الاجتماعي شارك فيها موظفو وموظفات الوزارة، ومن مختلف المراكز الوظيفية، فقد تم تدريب وتوعية أكثر من 50% من الموظفين والموظفات في الوزارة على مفهوم النوع الاجتماعي خلال عامي 2008 و2009.

- باشر قسم النوع الاجتماعي من خلال منحة من البنك الدولي بنشاطات المشروع المتميز منها "قياس أثر السياسات والاستراتيجيات على العدالة بين الجنسين" وذلك للسنوات 2009-2011 ، حيث يهدف المشروع إلى بناء نظام لمتابعة وتقييم البرامج والمشاريع من منظور النوع الاجتماعي، إضافة إلى تعزيز قاعدة البيانات الوطنية في مؤشرات النوع الاجتماعي
- هذا وقد تم البدء بتنفيذ أولى أنشطة هذا المشروع والتي تمثلت بعقد ورشة وطنية في تموز 2009 بعنوان "نحو تقييم وتطوير بيانات النوع الاجتماعي في الأردن"، بمشاركة العديد من المؤسسات الوطنية التي تكون على تماس مباشر وتواصل مع البيانات الوطنية بهدف تقييم مدى اهتمام وأخذ تلك المؤسسات عند جمعها لهذه البيانات و تصنيفها للاعتبارات والأبعاد الجندرية . ومن أبرز التوصيات التي خلصت إليها هذه الورشة: إنشاء شبكة إلكترونية متخصصة ببيانات النوع الاجتماعي تتضمن المؤسسات المشاركة في الورشة، كنواة لشبكة وطنية تسعى إلى ضم أكبر قدر ممكن من المؤسسات المعنية على المستوى الوطني، و تحديد ضباط ارتباط من كل مؤسسة لتسهيل التواصل بين أعضاء الشبكة ، وتوفير التدريب المناسب في مجال النوع الاجتماعي ومؤشراته لضباط اتصال الشبكة المقترح إنشاؤها.
- هذا وقد تم إعداد دليل إرشادي في مؤشرات النوع الاجتماعي وسيتم اعتماده من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تنفيذ نشاطات المشروع وبالأخص في بناء قدرات منتجي البيانات ومستخدميها في المؤسسات الوطنية.

(3) الإنذار المبكر

- تعمل الوزارة على بناء نموذج اقتصاد كلي لنظام الإنذار المبكر بالتعاون مع خبراء من البنك الدولي، وقد قام الخبراء بزيارة الوزارة وتقديم توصياتهم الخاصة بمتطلبات انجاز العمل، وبهذا الإطار تم تعيين موظفين للعمل على المشروع، كما تم الانتهاء من المرحلة الأولى للم شروع والمتمثلة ببناء نموذج الانحدار الذاتي للأوساط المتحركة المتكاملة (ARIMA Model) بهدف الخروج بتوقعات دقيقة لأهم متغيرات الاقتصاد الأردني (لثماني فترات مستقبلية يمكن زيادتها) لتشكل القاعدة الأساسية للمشروع والتي يتم بشكل ربعي إعادة تقديرها لتعكس آخر التطورات التي طرأت على الاقتصاد الأردني.
- الانتهاء من بناء قاعدة بيانات متكاملة تضم أهم المؤشرات الاقتصادية في القطاعات الأربعة، القطاع المالي والقطاع النقدي والقطاع الخارجي والقطاع الحقيقي، والعمل على تحديثها بشكل دوري.
- انجاز عدد من الدراسات التي تناولت مواضيع اقتصادية عصرية وهامة، تعكس في طابعها آخر تطورات الاقتصاد الأردني، والتي تتضمن توصيات لصانع القرار.

(4) مرصد التنافسية

- تم إصدار تقرير التنافسية الأردني الثاني 2008-2009 ضمن المعايير الفنية وشمل هذا التقرير ثلاثة قطاعات حيوية وهي البنوك والتأمين والصناعات الغذائية / اللحوم المصنعة، بالإضافة إلى تحديث خمس قطاعات ريادية تم دراستها في تقرير 2007 وهي السياحة، والسياحة العلاجية، والصناعات الدوائية، والتعليم العالي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما تم إعداد مؤشرات اقتصادية ومسوحات خاصة بكل قطاع ليتم من خلالها متابعة أداء القطاعات بشكل دوري ومقارنتها بنظيراتها إقليمياً وعالمياً (Benchmarking).

- ترجمة لمبادرة التنافسية المسؤولة التي أطلقت تحت رعاية صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة ضمن فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي للعام 2009 والهادفة إلى إتباع نهج التنمية المستدامة لرفي المجتمع وإيجاد سبل جديدة لأداء الأعمال بشفافية ومسؤولية أعلى، تم إعداد أول تقرير للتنافسية المسؤولة في الأردن للعام 2009 بالتزامن مع تقرير التنافسية الأردني الثاني وبالتعاون مع شركة (Accountability) العالمية وشركة (Sustainability Excellence) للخدمات الاستشارية وبدعم من أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية . حيث تناول التقرير قطاعات البنوك والتأمين والصناعات الغذائية /البحر المصنعة بهدف تقييم مساهمة كل من منشآت الأعمال ومنظمات القطاع العام ومؤسسات المجتمع المحلي المعنية بالقطاعات الثلاث في معالجة القضايا الاجتماعية والبيئية ومدى انعكاسها على تنافسية الاقتصاد الأردني.
- الاستمرار في تحديث البيانات لموقع المرصد الوطني لدراسة التنافسية (www.jnco.gov.jo) بشكل مستمر حيث يشكل الموقع النافذة التعريفية بالمرصد الوطني للتنافسية من جهة، ويعتبر مصدراً للدراسات والمعلومات القطاعية المعدة من قبل فريق التنافسية لخدم كل المعنيين في القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى.
- تم إرسال الاستثمارات الخاصة بتقرير التنافسية العالمي / المنتدى الاقتصادي العالمي والتي تمت تعبئته وفقاً للشروط المرجعية للمنتدى . حيث تضمنت تلك المهمة توزيع الاستثمارات على العينة المستهدفة من القطاع الخاص، إضافةً إلى عقد مقابلات شخصية في مختلف مناطق المملكة مع المعنيين للتأكد من إدراك المستجيبين لأهمية الاستطلاع وانعكاس نتائجه بالنتيجة على ترتيب الأردن بشكل عام.
- تم تزويد معهد التنمية الإدارية (IMD) بالإحصاءات والاستثمارات الخاصة به والتي تمت عملية تعبئتها وفقاً للشروط الفنية الخاصة بالمعهد.
- تمت متابعة جميع التقارير التي صدرت عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومعهد التنمية الإدارية خلال العام 2009 وإعداد وتعميم التقارير التحليلية لمرتبة الأردن فيها على الجهات المعنية، حيث تضمنت التقارير التالية:
 - تقرير التنافسية العالمي 2009-2010
 - تقرير التنافسية لقطاع السياحة والسفر 2009
 - تقرير التنافسية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2008-2009
 - تقرير تمكين التجارة الدولية للعام 2009
 - تقرير فجوة النوع الاجتماعي 2009
 - تقرير التنمية المالية 2009
 - الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2009

المتابعة

تعتبر عملية المتابعة عملية هامة لضمان توافق الخطط والبرامج مع الأهداف والاستراتيجيات والمبادرات والغايات الوطنية من خلال تقارير سير العمل للبرامج التنموية التنفيذية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

فقد قامت الوزارة بمتابعة تقدم سير العمل في البرنامج التنفيذي 2007-2009 وإصدار تقارير ربعية رفعت إلى دولة رئيس الوزراء الأفخم وتم مناقشتها في اجتماعات ترأسها دولته في وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبحضور الأمناء والمدراء العامي للجهات المعنية وقد تضمنت هذه التقارير الانجازات على مستويات مختلفة وهي:

1. الانجاز المالي والحسي.
2. الانجاز في مؤشرات قياس الأداء وعلى مستوى القطاعات والسياسات.
3. النتائج المتحققة على مستوى الأهداف والسياسات.
4. الصعوبات والمعوقات في عملية التنفيذ.

تقييم الأثر

أما في مجال تقييم الأثر ولأهمية ذلك في تحديد مدى فاعلية البرامج والمشاريع وربطها مع الأهداف الإستراتيجية، وقياس مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الوطنية، فقد قامت الوزارة بإجراء دراسة تقييم الأثر لبرنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية من خلال طرح عطاء دولي شارك ت فيه شركات محلية ودولية.

وبهدف إظهار موقع الأردن في المؤشرات الدولية التي تصدر عن تقارير دولية تصدرها مؤسسات ومنظمات دولية، تهتم بتقييم أوضاع الدول في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية باستخدام منهجيات تختلف من تقرير إلى آخر، فقد تم إصدار تقرير "وضع الأردن في التقارير الدولية"، وذلك للوقوف على مواطن القوة والضعف في المؤشرات التي ترصدها التقارير وبالتالي توجيه السياسات والبرامج لتتواءم مع التطورات العالمية.

ثالثاً: التنمية المحلية وتعزيز الإنتاجية

قامت الوزارة خلال العام 2009 بتحقيق جملة من الانجازات التي تتعلق بدعم جهود التنمية المحلية استهدفت من خلالها مختلف المستويات التنموية (البلديات والمحافظات)، وجاءت لتعالج التحديات التي تواجه التنمية المحلية سواء من الناحية الإدارية أو المالية أو المتعلقة بتوفير خدمات البنية التحتية، أو تعزيز المشاركة الشعبية، وكذلك تعزيز الإنتاجية.

مشروع بناء القدرات المؤسسية للحكام الإداريين وموظفي وحدات التنمية في المحافظات:

- الانتهاء من إعداد الإطار التنظيمي لوحدات التنمية في المحافظات، والمتضمن إعادة هيكلة تلك الوحدات وتحديد الإجراءات والخطوات المعيارية اللازمة لأداء كل مهمة من مهامها وربطها بالوظائف والمستويات الإدارية المحددة بالهيكل التنظيمي لها.
- الانتهاء من إعداد الإطار القانوني لوحدات التنمية في المحافظات، والمتضمن مقترحات قانونية وتشريعية لتفعيل الدور التنموي للحكام الإداريين.
- الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى والثانية للبرنامج التدريبي لتعزيز قدرات نحو 100 متدرب من الحكام الإداريين وموظفي وحدات التنمية في المحافظات في مجالات مفهوم التنمية المحلية، وإدارة المشاريع، والتخطيط الاستراتيجي، وتحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعي، والاقتصاد، وإدارة المعلومات، وإدارة الجودة.
- متابعة تقدم سير عمل المشاريع الرأسمالية الحكومية التنموية التي تنفذ في المحافظات وإعداد تقارير شهرية لها من خلال وحدات التنمية في المحافظات.

برنامج مكافحة الفقر من خلال التنمية المحلية الممول من الاتحاد الأوروبي:

- إعداد إستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر من خلال التنمية المحلية ، والموافقة عليها وتكليف الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي بمتابعة تنفيذها بموجب قرار مجلس الوزراء المؤرخ بتاريخ 2008/11/5.
- إنشاء وحدات للتنمية في البلديات المستفيدة من البرنامج وتنفيذ برنامج تدريبي لها ليمكنها من قيادة العمل التنموي على المستوى المحلي.
- إعداد استراتيجيات وخطط للتنمية المحلية في البلديات المستفيدة من البرنامج.
- زيادة الاستثمار في الخدمات الاقتصادية والاجتماعية في البلديات، بما ينسجم مع مخرجات استراتيجيات وخطط التنمية ، بحيث يجري العمل على استكمال تنفيذ المشاريع التنموية التي تقدمت بها البلديات المستفيدة من البرنامج (18 مشروع)، وتم الانتهاء من تنفيذ 12 مشروع منها.
- إعداد الإطار العام للاتفاق متوسط المدى على مستوى البلديات وتطبيقه في ثلاث بلديات كمرحلة ريادية.
- إجراء التقييم النهائي للبرنامج، وصرف باقي مبلغ المنحة المقررة، حيث أن المبلغ التراكمي الذي تم تحويله من قبل الاتحاد الأوروبي (دعم للخزينة) نتيجة تحقيق المؤشرات المطلوبة للبرنامج (28 مليون يورو).

تطوير القطاع التعاوني في المملكة

- قامت الوزارة بمتابعة إجراءات إقرار مشروع قانون تنظيم القطاع التعاوني بالتنسيق مع ديوان الرأي والتشريع تمهيداً للسير بإقراره وفقاً للقنوات الدستورية، حيث يتوقع أن يصبح لهذا القطاع مساهمة فاعلة في تحسين المستويات المعيشية للمواطنين والحفاظ على الطبقة الوسطى من خلال تعظيم القيمة المضافة والأثر الاقتصادي والاجتماعي للعمل التعاوني.

وبهدف توفير المعلومات في مجال التنمية المحلية، تم إنجاز ما يلي:

- إسهاماً من وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تركيز جهود التنمية المحلية في مناطق جيوب الفقر الـ 22 التي تم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء المقرر عام 2008 وإيلاءها جل الاهتمام، فقد تم إعداد وثائق تتضمن ملخصات معلوماتية لأبرز الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والخدمية لكل جيب منها، بهدف توفير لمحة تأشيرية تساعد في ترشيد وتوجيه الجهود التنموية للمؤسسات المختلفة من القطاع العام والخاص بحيث تكون جهودهم أكثر ملائمة وفاعلية وفقاً لخصائص كل جيب، ومن الجدير بالذكر أن هذه الوثائق استندت إلى بيانات حديثة من الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات العامة ووحدات التنمية في المحافظات والبلديات.
- كما تم إعداد وثائق حول واقع المحافظات وإنتاجها لصناع القرار والمهتمين والباحثين متضمنةً التحديث السنوي للمؤشرات الأساسية للواقع الديمغرافي والاجتماعي والصحي والتعليمي والاقتصادي والخدمي على مستوى المحافظة مقارنةً بالمستوى العام للمملكة، وكذلك تم إعداد عرضٍ تجميعيٍ لكافة المؤشرات يظهر من خلاله المقارنة ما بين محافظات المملكة الشمالية والوسطى والجنوبية، وذلك في ضوء ما أمكن توفيره من بيانات ومعلومات حديثة من المصادر الخاصة بدائرة الإحصاءات العامة.

مشروع تطوير ضريبة الأبنية والأراضي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أولاً: مراجعة التشريعات

تمت دراسة التشريعات المتعلقة بضريبة الأبنية والأراضي، وذلك تمّ اشياً مع برنامج الإصلاح الضريبي الشامل المقترح من قبل المملكة الأردنية الهاشمية، وتم إعداد قانون عصري ومتطور.

ثانياً: إنشاء قاعدة بيانات موحدة

- النظام الآلي والذي يتكون من ثلاثة مجموعات رئيسية : مجموعة البرمجيات الخاصة بالتخمين والتحصيل وخدمة الجمهور والمحاسبة والرقابة وتعتمد هذه المجموعة على خط اتصال مباشر .
- تم تجهيز البنى التحتية لشبكة الحاسوب لـ(47) موقعاً وتشغيلها على النظام الآلي.
- أجهزة الحاسوب والربط الآلي: تم شراء (4) أجهزة حاسوب رئيسية (Servers)، والبرمجيات الخاصة بإدارة قواعد البيانات ونظام التشغيل.

- تم تزويد المراكز العاملة على النظام الآلي بـ(230) جهاز حاسوب شخصي، و (138) طابعة ليزيرية ونقطية، إضافة إلى الأجهزة الفنية المرافقة لإدارة وتفعيل النظام المحوسب.
- تم تفعيل خدمة الإنترنت للمواقع التي تم تشغيل النظام الآلي فيها.
- تم ربط دائرة الأراضي والمساحة بالنظام الآلي للمشروع، وذلك من خلال إعداد شاشات خاصة للاستفسار عن القطعة، وتقارير خاصة بطباعة الإقرازات والوقوعات، بحيث تكون المعلومات صادرة من دائرة الأراضي والمساحة.

ثالثاً:- تدريب الكادر:

- يتم العمل على تدريب الموظفين العاملين في إدارة الضريبة للحصول على المهارات اللازمة لتطوير وتنفيذ نظام الضريبة، حيث تم عقد (51) دورة تدريبية للموظفين العاملين في مجال التخمين والتحصيل، وعددهم (600) موظفاً بواقع (1250) ساعة تدريب.
- تم إعداد وتحديث الأدلة الإرشادية، وتدريب الموظفين على استخدامها وهي:
 - المرشد في تحقيق وتحصيل الضرائب.
 - دليل في أساليب وإجراءات التخمين والتحصيل.
 - دليل المستخدم للنظام الآلي.
 - الهيكل التنظيمي لضريبة الأبنية والأراضي.

رابعاً: توعية المواطنين:

قامت إدارة المشروع بإعداد خطة إعلامية وحملة توعية واسعة خلال المرحلة الأولى للمشروع وذلك لتوعية المواطنين المكلفين بدفع الضريبة، والتركيز على الوعي والإدراك للفوائد التي ستعود على المواطنين نتيجة استجابتهم لدفع هذه الضريبة دون تأخير من خلال عقد ورشات عمل، البروشورات والمنشورات، ووسائل الإعلام.

خامساً: تحسين الأداء ونوعية الخدمة:

- قامت إدارة المشروع بعدة إجراءات بهدف تبسيط إجراءات العمل والحد من الروتين وإصدار إرشادات وأدلة ووضع آليات مناسبة من شأنها تسهيل انسيابية العمل، ومن تلك الإجراءات:
- تحديث وتطوير البرمجيات.
 - توسيع قاعدة الإنترنت.
 - تسهيل إجراءات العمل، باستخدام وسائل التقنية الحديثة للحد من الأخطاء، واختصار الوقت والجهد (مبدأ اللامركزية).

سادس: النشاطات الداعمة لتنفيذ مخرجات المشروع:

- القيام بجولات دراسية لبعض الدول المطبقة للنظام الآلي لضريبة الأبنية والأراضي، للإطلاع على تجاربها في هذا المجال (بلدية دبي / بلدية السويد).
- إعداد موقع إلكتروني للمشروع يتضمن الأدلة الإرشادية، أخبار المشروع، التسجيل والدخول بكلمة السر .
- ربط أعمال دائرة الأراضي والمساحة مع المشروع لاستخدام نظام الـ (GIS) الخاص بها لتأسيس نظام خاص بالمشروع.
- قامت وزارة الشؤون البلدية برصد كلفة خطوط الاتصال للبلديات سنوياً.
- استخدام برمجيات للدخول إلى مواقع البلديات للتدريب والمتابعة الفنية.
- تم عقد ورشات عمل للمعنيين في المجالس البلدية لتبادل المعلومات والأفكار التي تساعد في تطوير العمل.

برنامج تطوير البلديات وتعزيز المشاركة الشعبية بالتعاون مع مؤسسة تحدي الألفية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

1. زيادة المشاركة الشعبية مع التركيز على النساء والشباب في العمليتين الانتخابيتين البلدية والنيابية:

- تنفيذ بعض الأنشطة التدريبية ذات العلاقة بتوعية المواطنين وخاصة فئات الشباب والمرأة للمشاركة في العمليتين الانتخابيتين البلدية والبرلمانية، مثل عقد ملتقيات الشباب، والندوات التلفزيونية والإذاعية واللقاءات مع القادة السياسيين.
- تنفيذ البرنامج التدريبي المتعلق بمفاهيم المواطنة والعمل التطوعي، والتربية المدنية، والمبادرات الشبابية في جميع البلديات التسع المستفيدة من البرنامج. وقد حضر الورشة ما يقارب 200 شاب وشابة. وقد تمخض عن ذلك تصميم مبادرة تطوعية شبابية في كل بلدية تلبي حاجة فعلية للمجتمع ويمكن تنفيذها ضمن الإمكانيات المادية المتاحة، وكذلك تم إصدار نشرة تعريفية بهذه المبادرات.
- إعداد دراسة حول "العوامل الداعمة والمعيقة لنجاح المرأة في الانتخابات البلدية والبرلمانية" ونشر مخرجات الدراسة خلال ورشة عمل تم تنظيمها لهذه الغاية وبحضور كافة النساء الأعضاء في المجالس المحلية في المملكة.
- تأسيس شبكة المعرفة للنساء الأعضاء في المجالس البلدية من كافة بلديات المملكة "تشميات" التي تم إنشاؤها تحت مظلة اللجنة الوطنية لشؤون المرأة وتضم في عضويتها ما يزيد عن 200 امرأة عضو مجلس بلدي، وتم إطلاق هذه الشبكة تحت رعاية سمو الأميرة بسملة بنت طلال المعظمة في السابع والعشرين من تشرين أول 2009 .
- تصميم موقع إلكتروني وإعداد خطة إستراتيجية لل شبكة تتضمن الخطة التوجهات المستقبلية والسبل الكفيلة باستمرارية الشبكة بعد انتهاء البرنامج.
- تنفيذ برنامجين تدريبيين للنساء الأعضاء في المجالس المحلية في مجالات مهارات الاتصال والتخطيط الاستراتيجي.
- تنفيذ خطة التوعية بأهمية النوع الاجتماعي من خلال توزيع نشرات تثقيفية (إدماج) ووسائل الكترونية باللغتين العربية والإنجليزية.

2. تفعيل دور المجتمع المحلي في مجال الحاكمية والعمل البلدي:

- عقد مجموعة ورش عمل في التخطيط الاستراتيجي للبلديات بواقع يومين في كل بلدية وبحضور كل من رؤساء وأعضاء المجالس في البلديات وممثلين عن المجتمع المحلي ومؤسساته. وقد حضر هذه الورش ما يزيد عن 635 مشاركاً ومشاركة.
- دعم إنشاء وحدات التنمية المحلية في البلديات المستفيدة، وتزويدها بالاحتياجات اللوجستية المطلوبة.
- تشكيل لجان تطوعية بلغ معدل عدد أعضائها 19 عضواً وعضوه في كل بلدية وتشكل النساء ما نسبته 30% منها، وتشمل ممثلين عن كافة قطاعات المجتمع المحلي من أفراد ومنظمات حكومية وغير حكومية والقطاع الخاص، وتعمل هذه اللجان مع وحدات التنمية المحلية ورؤساء وأعضاء المجالس البلدية على وضع الخطط التنموية ومتابعة تنفيذها.
- تنفيذ برنامج تدريبي للجان التطوعية ووحدات التنمية المحلية وممثلين عن المجتمع المحلي لبناء القدرات المؤسسية للبلديات في مجال التخطيط للتنمية المحلية، وقد حضر هذه الدورات ما يزيد عن 260 مشاركاً.
- إعداد خطط تنمية محلية لثلاث سنوات قادمة لكل بلدية من البلديات التسع المستفيدة من البرنامج، وقد تم إطلاق هذه الخطط من خلال حفل تم تنظيمه لهذه الغاية في الثامن والعشرين من شهر نيسان 2009 برعاية مشتركة من كل من معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي ووزير الشؤون البلدية.
- إعداد تقارير "دليل البلدية" بالتعاون مع اللجان التطوعية ووحدات التنمية المحلية في البلديات التسعة، حيث تشتمل هذه التقارير على: مقدمة، فكرة عامة عن البلدية، الجهات الخارجية ذات العلاقة بالبلدية، والقطاعات الفاعلة ضمن البلدية (حكومية وغير حكومية).
- إعداد نشرات بعنوان "حكايات من البلديات" وذلك لمتابعة أخبار البلديات التسعة والتطورات التنموية وقصص النجاح فيها.

3. التأسيس لشراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص:

- إعداد إستراتيجيات للبلديات للشراكة مع القطاع الخاص وبالتعاون مع كافة الجهات المعنية بهذا الموضوع، وقد تم إطلاق هذه الاستراتيجيات من خلال حفل تم تنظيمه لهذه الغاية في الحادي والثلاثين من شهر آذار 2009 برعاية مشتركة من كل من معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي ووزير الشؤون البلدية.
- إعداد دليل مؤسسي للبلديات ل شراكة مع القطاع الخاص، والذي يشتمل على أشكال ونماذج الشراكات، المحددات والصعوبات لتحقيق الشراكات، تعريف شكل الشراكات وآليات تطبيقها، وتحديد الشركاء من القطاع الخاص ومهارات التفاوض معهم.
- عقد دورة تدريب المدربين على موضوع الشراكة ما بين القطاع العام والخاص.

- تصميم وتنفيذ برنامج تدريبي للبلديات التسعة المستفيدة من البرنامج في مجال الشراكة مع القطاع الخاص وقد حضر هذا البرنامج التدريبي ما يزيد عن 100 متدرب.
- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقترحة من البلديات التسع المستفيدة من البرنامج.

4. الحاكمية في البلديات وبناء قدراتها المؤسسية بالتركيز على مجالسها المنتخبة

- تنفيذ برنامج تدريبي في مجالات الإدارة والمهارات الإشرافية لرؤساء وأعضاء المجالس البلدية والموظفين الإداريين من كافة البلديات المستفيدة من البرنامج.
- إعداد تقرير حول إنشاء اتحاد للبلديات يتضمن أهداف وفوائد إنشاء هذا الاتحاد والخطوات المقترحة في هذا المجال.
- تنفيذ برنامج تحسين جودة الخدمات البلدية في ست بلديات من البلديات المستفيدة من البرنامج، وذلك من خلال عقد مجموعة من ورش العمل التدريبية في هذا المجال، والتي تمخض عنها : تشكيل فرق لتحسين جودة الخدمات في البلدية، وصياغة مقترح لرؤية البلدية ولائحة القيم المعتمدة لانجاز العمل، وإعداد إستراتيجية تقديم الخدمة وخطة تنفيذية لتحسين مستوى هذه الخدمة . وكذلك عقد ورشة تدريب مدربين حول موضوعي التخطيط لتنفيذ توصيات التحسين لمستوى الخدمات، وبناء مهارات خدمة الجمهور . وقد حضر هذه الدورات 280 موظفاً من البلديات.
- تحسين أنظمة إدارة الموارد البشرية في البلديات، بعد أن تم تقييم واقع إدارة الموارد البشرية في البلديات، حيث تم إعداد دليل لإدارة الموارد البشرية، وكذلك تنفيذ برنامج تدريبي لإكساب موظفي البلديات المهارات وتعريفهم بالممارسات الفضلى في هذا المجال، وقد حضر البرنامج التدريبي 78 موظفاً
- تحسين أنظمة الإدارة المالية وأنظمة التوريدات، بعد أن تم تقييم واقع الإدارة المالية في البلديات، حيث تم إعداد دليل للإدارة المالية و آخر لإدارة التوريدات، وإعداد تقرير لفرص تطوير الإدارة المالية في البلديات. كما تم تنفيذ برنامج تدريبي في هذا المجال حضره 120 موظفاً من البلديات.
- حوسبة أعمال البلديات، وتوريد الحواسيب والأنظمة اللازمة لأتمتة أعمال الإدارة المالية وإدارة الموارد البشرية في البلديات، حيث تم تزويد البلديات المستهدفة في البرنامج بـ(157) جهاز حاسوب عادي ومحمول، 84 طابعة كمبيوتر، وربط البلديات بشبكة الانترنت.

5. بناء القدرات المؤسسية للهيئات المشرفة على البرنامج وذلك بهدف تحقيق الاستفادة:

- إعداد تقييم لوحدة تخطيط ومتابعة البرنامج في وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووضع خطة عمل للوحدة لمدة 3 سنوات.
- إشراك وحدة تخطيط ومتابعة البرنامج في وزارة التخطيط والتعاون الدولي وكذلك المعنيين بالبرنامج في وزارة الشؤون البلدية في كافة أنشطة البرنامج التي تم تنفيذها على مستوى البلديات.

- تزويد وحدة تخطيط ومتابعة البرنامج وكذلك المعنيين في البرنامج في وزارة الشؤون البلدية بنسخ إلكترونية وورقية من كافة مخرجات البرنامج.
- دعم وحدة تخطيط ومتابعة البرنامج وكذلك المعنيين في البرنامج في وزارة الشؤون البلدية بجهازي حاسوب وطابعة لكل منهما.

6. صندوق الحوافز الخاص بالبلديات (Special Incentive Fund - SIF):

- بلغت قيمة التمويل في صندوق حوافز البلديات 5.757 مليون دولار أمريكي، تم استخدامها لتغطية الأولويات التي ظهرت بالإجماع لدى البلديات ومجتمعاتها المحلية ومؤسسات المجتمع المحلي العاملة ضمن محيط البلدية بالإضافة إلى بعض الشركاء الآخرين، وذلك من خلال ورش التخطيط الاستراتيجي التي تم عقدها في البلديات التسع المستفيدة من البرنامج. حيث تم تمويل تلك الأولويات ضمن مجموعتين رئيسيتين:
- الآليات والمعدات: والتي بلغت قيمتها (2.228) مليون دولار أمريكي، وتم توزيعها من خلال احتفال رسمي تم تنظيمه لهذه الغاية تحت رعاية دولة رئيس الوزراء بتاريخ 2009/1/19. حيث تضمنت هذه الآليات: 11 ضاغطة نفايات، 4 صهاريج ماء، 7 صهاريج نضح، رافعة / ونش لتصليح وحدات الإنارة، 4 قلابات، سيارتين بك أب، ولودرات عدد 2، سيارة نقل موتى، مولد كهربائي، وحدات إنارة، وحاويات نفايات.
 - المشاريع الإنشائية: حيث تم تنفيذ (16) مشروعاً إنشائياً في البلديات بقيمة (3,529) مليون دولار أمريكي، حيث تمثلت هذه المشاريع بتوسعة مباني البلديات، إنشاء حدائق عامة ومواقف باصات وأسوار مدارس وقاعات متعددة الأغراض وتأثيثها.

برامج تعزيز الإنتاجية

لقد تم إطلاق برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي في عام 2002 وذلك استمراراً لجهد الحكومة الدؤوب في مجال تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين ويكون مكملاً لبرامج الحكومة التنموية الأخرى، وفق منهجية جديدة تسعى لرفع وزيادة الإنتاجية للمواطنين من خلال تكامل الجهود ما بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية والأهلية، من خلال أربعة مكونات رئيسية هي مكون مشاريع التنمية المحلية الشاملة، وبرنامج مراكز تعزيز الإنتاجية - إرادة، وبرنامج البنية التحتية الداعمة للاستثمار، وبرنامج المنح الصغيرة والتدخل المباشر والذي انبثق عنه لاحقاً برنامج بناء القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المحلي "قدرات"، إضافة إلى مشاريع إسكان الأسر الفقيرة، وقد بلغت موازنة برنامج تعزيز الإنتاجية لعام 2009 (26) مليون دينار موزعة كما هو مبين في الجدول التالي:

المكون	التمويل (مليون دينار)
المنح الصغيرة والتدخل المباشر	5.0
برنامج التنمية المحلية في المناطق الأقل حظاً	7.0
برنامج مراكز تعزيز الإنتاجية "إرادة"	2.0
برنامج " قدرات "	2.0
مشاريع البنية التحتية الداعمة للاستثمار	6.0
مشاريع الإسكان (حزمة الأمان)	3.0
مشاريع تطوير البنية التحتية (حزمة الأمان)	1.0
المجموع	26.0

وقد تم خلال عام 2009 تحقيق الإنجازات التالية:

- الاستمرار بتنفيذ برنامج مراكز تعزيز الإنتاجية "إرادة" وذلك من خلال الجمعية العلمية الملكية، والذي يهدف إلى تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية اللازمة لإنشاء مشاريع جديدة أو لتوسعة المشاريع القائمة، حيث تمت توسعة نطاق عمل البرنامج ليشمل الخدمات الاستشارية والتدريبية للبلديات والتعاونيات، وتمت خلال عام 2009 تقديم المساعدة لإنشاء وتوسعة حوالي (700) مشروع والتي عملت على توفير (1700) فرصة عمل.
- الاستمرار في تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج "تعزيز القدرات المؤسسية للمنظمات الأهلية - قدرات -"، والذي ينفذ من قبل مؤسسة نهر الأردن ومؤسسة نور الحسين، ويستهدف بناء القدرات المؤسسية والفنية لما يزيد عن (130) هيئة محلية، من جمعيات خيرية وتعاونية وأندية وهيئات مختلفة، وإنشاء (85) مشروع إنتاجي، وبكلفة إجمالية تزيد عن (4.28) مليون دينار، وتم استكمال تدريب وبناء قدرات المنظمات المحلية المشمولة بالبرنامج، كما تم استكمال تنفيذ الغالبية العظمى من المشاريع الإنتاجية.
- العمل على استكمال تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج التنمية المحلية في المناطق الأقل حظاً، والتي تشمل عشر مناطق فقيرة بكلفة إجمالية مقدارها (5) ملايين دينار بواقع (500) ألف دينار لكل منطقة، حيث بلغت نسبة الإنجاز في تنفيذ هذه المرحلة حوالي (92%). كذلك تم البدء بتنفيذ مشاريع إنتاجية استناداً إلى أولويات واحتياجات المناطق المستهدفة وتشغيل أربعة منها، وتم المباشرة بتنفيذ الأنشطة المتعلقة بمحاور الإقراض حيث تم تقديم 360 قرصاً، وتم تنفيذ 335 برنامجاً تدريبياً وتوعوياً، والانتهاء من تنفيذ اثني عشر مشروعاً لتحسين البنية التحتية في المناطق المستهدفة ضمن المرحلة الثانية من البرنامج والتي تشمل (16) منطقة جديدة بكلفة (8) ملايين دينار بواقع (500) ألف دينار لكل منطقة.

■ الاستمرار في تنفيذ مشاريع المنح الصغيرة والتدخل المباشر القائمة بهدف تنفيذ مشاريع إنتاجية تنموية وخدمية ذات أولوية في المناطق المستهدفة بقيمة تبلغ حوالي (5) مليون دينار، ويشمل ذلك العديد من المشاريع منها مشروع الخطة الوطنية للصحة الإنجابية، مشروع التدريب العسكري لطلبة المدارس، مشروع محطة تنقية المنصورة، وحفر آبار في الأغوار الوسطى والشمالية، ومشروع حفر (9) آبار مياه في وادي عربة، ومشروع إنشاء نادي مادبا للفروسية، كذلك تم تجهيز وحدة ICU في الخدمات الطبية الملكية ورفد عيادات الحسين العمالية بالأجهزة الطبية وم شروع بناء القدرات وتأهيل العاملين في مجال الخدمة الاجتماعية بالتعاون مع معهد الخدمة الاجتماعية بجامعة كولومبيا، إضافة إلى العديد من المشاريع الإنتاجية التي تنفذها الجمعيات التعاونية للمتقاعدين العسكريين، وجمعيات تعاونية أخرى في مختلف مناطق المملكة.

■ وفي مجال مشاريع البنية التحتية الداعمة للاستثمار، فقد تم توقيع اتفاقية مع وزارة الأشغال العامة بتاريخ 2008/4/13 بقيمة (2.5) مليون دينار لتنفيذ مشاريع إنشاء طرق زراعية وملحقاتها بأساليب مكثفة للعمالة في مختلف مناطق المملكة كما تم رصد تمويل إضافي في شهر شباط 2009 بقيمة (2) مليون دينار وتمديد الاتفاقية حتى نهاية عام 2009 وذلك لتغطية كلف رواتب تعيين (600) عامل إضافي ليصبح إجمالي عدد العمال (1450) عاملا في مختلف محافظات المملكة، وضمن مشاريع تطوير البنية التحتية في البلديات تم تخصيص مبلغ (2.4) مليون دينار لتطوير المسالك في ست بلديات هي مادبا والرمثا واريد والطفيلة والمفرق والسلط، حيث تمت المباشرة في تنفيذ عطاء توريد المعدات والتجهيزات المطلوبة لكل من مسلخ مادبا والسلط كما تم تزويد بعض هذه المسالك بالآليات المطلوبة . كما تم توريد عدد من هذه الصهاريج إلى البلديات المستفيدة كما يجري العمل أيضا على تنفيذ مشروع صيانة وترميم عدد من المواقع الأثرية من خلال دائرة الآثار العامة.

■ استمرار العمل في تنفيذ مشروع تأهيل مساكن الأسر الفقيرة في المخيمات، حيث تم في عام 2009 استكمال تنفيذ المرحلة الثالثة من المشروع بكلفة 3 مليون دينار من خلال دائرة الشؤون الفلسطينية وقد تمت المباشرة في تنفيذ المرحلة الرابعة من المشروع لتشمل 400 مسكن بكلفة 3 مليون دينار.

■ تم انجاز تنفيذ مشروع توسعة الطرق الرئيسية في مخيم البقعة (المرحلة الأولى) وتم توقيع اتفاقية المرحلة الثانية من المشروع بقيمة 2 مليون دينار ويتم المباشرة في التنفيذ مطلع العام 2010.

■ تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الأسواق الشعبية في عشر بلديات هي (معاذ بن جبل، وجرش الكبرى، وكفرنجة الجديدة، والمفرق الكبرى، وعين الباشا الجديدة، والشونة الوسطى، وذيبيان الجديدة، ومؤنة والمزار، و القادسية، والحسينية الجديدة) وبكلفة إجمالية (3) مليون دينار حيث تم تشغيل هذه الأسواق ويجري العمل حاليا على تشغيل باقي الأسواق.

الباب الرابع: التطوير المستمر وبناء القدرات المؤسسية

تطوير وتطبيق أنظمة الموارد البشرية ومنهجيات الإدارة الحديثة

تطبيقاً لمخرجات مشروع إعادة الهيكلة الذي تم اعتماده في عام 2004، قامت الوزارة بتطبيق أسس ومنهجيات إدارية حسب أفضل الممارسات، تهدف إلى الارتقاء بالأداء وتحقيق التطوير المؤسسي الذي يشمل جميع موارد الوزارة، وعلى هذا الأساس صممت هذه الأسس والمنهجيات المختلفة بما يضمن تحقيق أهداف الوزارة في تطوير بيئة تنظيمية ملائمة للإبداع والتعلم والابتكار.

نظام إدارة الجودة Quality Management System:

استكمالاً لجهود الوزارة في تحديد وتصميم وتوثيق جميع عملياتها الرئيسية، ضمن خطوة تهدف إلى أمثلة ونمذجة كافة عمليات الوزارة وتوثيق إجراءات العمل المعيارية Standard Operating Procedures وخرائط العمليات التوضيحية لهذه الإجراءات Processes Maps، قامت الوزارة في عام 2009 بمراجعة وتحديث وتطوير وتبسيط هذه العمليات بما يساهم في رفع كفاءتها وفعاليتها. تم خلال هذه المراجعة - واعتماداً على التغذية الراجعة من جميع المتعاملين داخلياً وخارجياً - تحديد مخرجات ومدخلات تلك العمليات وتطوير مؤشرات قياس أدائها Key Performance Indicators بما ينسجم مع القوانين والأنظمة ويلبي احتياجات هؤلاء المتعاملين.

تهدف الوزارة من خلال توثيق عملياتها الرئيسية في إجراءات عمل معيارية وخرائط العمليات التوضيحية لهذه الإجراءات إلى ضمان فاعلية إجراءاتها وكفاءتها وضمان أن أية تغييرات في الإجراءات والعمليات تسهم في منع الازدواجية في العمل وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بما يرفع من مستوى جودة الخدمة المقدمة للمتعاملين وبما يساهم بشكل كبير في تحقيق رسالتها ولأهدافها.

مشاريع ومبادرات استخدامات التكنولوجيا المساندة

حرصت الوزارة في العام 2009 على دعم كافة جهودها ومبادراتها الهادفة إلى التحسين المستمر باعتماد آخر التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات، حيث عملت الوزارة على استخدام أحدث الأنظمة وعلى النحو التالي:

- متابعة تطبيق برمجيات متابعة البرامج والمشاريع (Program One) بالتنسيق مع مديرية المشاريع والشركة المعنية والوزارات المعنية.
- المشاركة في لجان برنامج الحكومة الإلكترونية / وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- تنفيذ اتفاقيات الحكومة مع شركة Microsoft وشركة Oracle بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومركز تكنولوجيا المعلومات الوطني.
- الاستمرار في تطوير وتحديث الموقع الإلكتروني للوزارة وكذلك الموقع الخاص بها ضمن بوابة الحكومة الإلكترونية، وموقعي كل من وحدة برامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية ومشروع النباتات الطبية والعطرية.

- متابعة العمل على تحديث شبكة المعلومات الداخلية (الانترنت) وشبكة خدمات الموظفين الذاتية (MenaME).
- متابعة التنسيق مع مشروع GFMIS / وزارة المالية.
- متابعة التنسيق مع مشروع HRMIS / ديوان الخدمة المدنية.
- تطوير وتحسين وصيانة الأنظمة المحوسبة العاملة وتشمل نظام المنح والمساعدات الفنية ونظام المستودعات لإدارة وضبط المخزون في مستودع اللوازم والقرطاسية، ونظام القروض، ونظام الدورات والبعثات الخارجية، ونظام السلفات، ونظام المطابقات البنكية، ونظام الحركة الذي يُستخدم لمتابعة معلومات السيارات وعمليات الصيانة وأوامر الحركة اليومية
- متابعة النظام الآلي للتسجيل المرئي الآلي لضبط ومراقبة مداخل الوزارة (عدد 4) طوال اليوم وعلى مدار الأسبوع عن طريق تركيب وتشغيل كاميرات في مداخل الوزارة.
- استبدال ساعات مراقبة الدوام بساعات حديثة تعمل على البصمة.
- تطوير نظام خاص بإعادة الإقراض وفروقات الفوائد وتفعيله وتدريب العاملين عليه
- المشاركة في العديد من اللجان الفنية ولجان المشتريات الثلاثية والمشتريات المحلية ولجنة الاستلام في الوزارة وفي الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى.
- استكمال تطوير أجهزة الحواسيب وملحقاتها وشبكة الحاسوب المحلية وملحقاتها ومتابعة إدامتها.
- استلام وحفظ جميع المعاملات الصادرة من الوزارة والواردة إليها وأرشفتها إلكترونياً ومتابعة البريد مع المديرية والوحدات المعنية من خلال نظام الأرشفة الآلي.
- ربط الوزارة على شبكة الألياف الضوئية الوطنية (NBN).
- التنسيق المستمر مع مركز اتصال عمليات الحكومة الإلكترونية وشبكة الحكومة الآمنة (SGN) وعمل عدد من موظفي وحدة المعلومات والأرشفة في شواغر قسم الحكومة الإلكترونية بالإضافة لعملهم.
- تركيب وتشغيل وتفعيل نظام الحماية من الحرائق التلقائي في غرفتي الأجهزة الرئيسية.
- متابعة موضوع أمن وحماية وسرية المعلومات وحضور الورشات التي تعدها الحكومة بهذا المجال وتعميم ما هو جديد بهذا الموضوع لأهميته.
- متابعة وصيانة نظام النسخ الاحتياطي Data Protector ومتابعة تحديث آلية النسخ الاحتياطي Backup Policy حسب طبيعة العمل.

انطلاقاً من متطلبات الخطة الإستراتيجية للوزارة، قامت الوزارة بتنفيذ الخطة التدريبية للأعوام 2006، 2007، 2008 لتجسير الفجوة بين أداء الموظفين والأداء المستهدف اعتماداً على تقارير تقييم الأداء السنوية، حيث اشتملت الدورات والبرامج التدريبية على مواضيع تغطي متطلبات الوظيفة كما وردت في بطاقات الوصف الوظيفي و متطلبات الخطة الإستراتيجية حيث استفاد 151 موظفاً من البرامج والدورات التدريبية من أصل 274 موظفاً بالمعدل، أي بما نسبته (55.11%) من إجمالي موظفي الوزارة.

كما بلغ العدد الكلي الدورات التدريبية التي تم عقدها والاستفادة منها خلال عام 2009 ما يقارب (171) دورة تدريبية شاملة لمختلف المواضيع وذلك من خلال الدورات الداخلية والدورات الخارجية وورش العمل والمؤتمرات الخارجية والداخلية

التحفيز والمكافآت:

تحقيقاً لهدف تحفيز الموظف وزيادة إنتاجيته تقوم الوزارة بتقدير جهود موظفيها الذين يتمتعون بالكفاءة العالية ويعملون بروح الفريق ، وذلك من خلال منح مكافآت موظف الشهر ، ومكافآت انجاز ، وحسب معايير محددة وواضحة في نظام المكافآت والحوافز.

البعثات الدراسية لعام 2009

في عام 2009 تم إيفاد موظفين من وحدة المعلومات والأرشفة للحصول على الدبلوم المهني في الحكومة الالكترونية واجتاز أربعة موظفين مبعوثين بنجاح متطلبات الحصول على شهادتي الماجستير والدكتوراه في تخصصات إدارة الأعمال وإدارة تكنولوجيا المعلومات والتمويل. أسماء المبعوثين الذين اجتازوا البعثات الدراسية بنجاح السيدة فداء جرادات، السيدة ميساء أبو نوار، الدكتور نائل قطيشات، الدكتور خليل أبو حمور، بالإضافة إلى أربعة موظفين التحقوا في السنوات السابقة ببرامج الدبلوم المهني والماجستير والدكتوراه ومازالوا على مقاعد الدراسة حالياً علماً بأن البعثات الدراسية تمول من حساب المنحة الأمريكية.

جائزة موظف الشهر وجائزة انجاز للعام 2009 :

أسماء الموظفين الذين حصلوا على جائزة موظف الشهر لعام 2009 حسب الأشهر: السيد صلاح مسلّم، السيدة إكرام الخصاونة، السيد رامي الناصر، السيد عمر نصير، السيد حسام درادكة، السيد ثامر المدارمة، السيد وسام الخطيب، السيد رأفت العضايبة، المهندسة شذى كريشان، السيد سائد الجراح، السيد فلاح الجبور، السيد باسم كنعان.

أما جائزة موظف إنجاز فقد تم منحها لمجموعة من موظفي مديريات الوزارة لمشاركتهم بإنجاح متطلبات بعثة الاتحاد الأوروبي لتقييم برنامج مكافحة الفقر من خلال التنمية المحلية.

أسماء الموظفين الذين حصلوا على جائزة انجاز: السيد حاتم الهياهبة، الآنسة مجدولين أبو دلهوم، السيد جمال الرفايعة، السيدة لارا العبلولات، السيدة تماضر عمارنة، السيد عماد شناعة، السيدة سحر الخليلي، السيد أنس أبو غنمي.

بالإضافة إلى الموظفين التالية أسماؤهم وذلك نظراً لجهودهم المميزة في إصدار تقرير التنافسية الأردني الثاني 2008-2009: الآنسة هبة أبو طالب، الآنسة كوثر الزعبي، السيد أكثم الزعبي.



جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية

حصلت وزارة التخطيط والتعاون الدولي على المركز الأول في جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية ضمن المرحلة البرونزية خلال الدورة الرابعة (2008/2009) والتي تعتبر أحد نماذج التميز المتبعة عالمياً لتحسين الأداء، ومما لا شك فيه بأن تحقيق متطلبات الجائزة في كافة المعايير لا يتأتى إلا من خلال تغيير شامل لبيئة العمل بما يسمح لها أن تواكب آخر المستجدات والمتطلبات، وقد ساهمت الجائزة في غرس ثقافة التميز في جميع نواحي العمل في الوزارة مما ساهم إيجاباً في تحسين وتطوير الأداء، كما غيرت من صورة العمل الحكومي التقليدية المتمثلة ببطء التنفيذ وبيروقراطية الخطوات إلى صورة أكثر إشراقاً تتمثل في رفع مستوى وكفاءة الموظف الحكومي وزيادة فعالية العمليات والإجراءات وذلك من خلال إدخال وتبني مفاهيم جديدة في الإدارة مثل التركيز على النتائج والشفافية ومراقبة وتقييم الأداء.

تستند الجائزة في هيكلها إلى مفاهيم إدارة الجودة الشاملة ويتطلب تحقيق متطلباتها اعتماد وتطبيق أفضل الممارسات في الإدارة وعلى هذا الأساس تبنت الوزارة الأنظمة الحديثة في إدارة الموارد البشرية وأنظمة إدارة الجودة وأنظمة الاتصال واستراتيجيات تطوير العنصر التكنولوجي وأنظمة إدارة الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي. تعتبر الجائزة حافزاً للتغيير والتحسين المستمر وقد كان لمشراكة الوزارة في أربعة دورات سابقة أكبر الأثر في دفع عجلة التحسين والتغيير وتطوير العمل ومأسسة الأداء، كما أن توفر هذا الدافع قد ساعد في تبني عديد من المبادرات الداخلية وإيمان الموظفين من خلال جائزتي "إنجاز" و"موظف الشهر"، ومأسسة العلاقة مع الشركاء والمتعاملين، ونشر المعرفة واكتسابها وغيرها.

وكانت الوزارة قد شاركت في الجائزة لأول مرة في الدورة الثانية (2004/2005) وحصلت في تلك الدورة على الجائزة الفضية عن فئة الوزارات، وشاركت منذ ذلك في جميع الدورات التالية حيث حصلت في الدورة الثالثة (2006/2007) على الجائزة الذهبية عن فئة الوزارات أيضاً.



وزارة التخ-طيط والتعاون الدولي

ص.ب. ١١١١ عم-ان (١١١١) الأردن

ه-اتف رقم: ١١١١١١-١١١١١١

فالكس رقم: ١١١١١١-١١١١١١

البريد الالكتروني: mop@mop.gov.jo

الموقع الالكتروني: www.mop.gov.jo